اختر ما يناسب أعمالك

مع حسابات نجاحي الجارية الجديدة بنظام الاشتراك الشهري من بنك مسقط

الأساسي | المتقدم | المميز

بنك مسقط. أفضل كل يوم.
تطبق الشروط والأحكام.

الرُّؤيَة

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911

315 بيسة

الأحد الممتاز

www.alroya.om | info@alroya.info | alroyanewspaper

الأحد ١٧ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٣٠ أغسطس ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٢٠ | 12 صفحة | Sunday 30 August 2026 - issue No (4420)

سلطنة عُمان تعزي الجزائر في وفيات حرائق الغابات

مسقط- العُمانية

أعربت وزارة الخارجية عن تضامن سلطنة عُمان وتعازيها الصادقة لحكومة وشعب الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة، جرّاء حرائق الغابات التي اندلعت في شمال الجزائر، وأسفرت عن سقوط عدد من الضحايا والمصابين، كما تعرب الوزارة عن خالص مواساتها لأسر الضحايا، وتمنياتها بالشفاء العاجل للمصابين.

5 فرص استثمارية نوعية عبر «استثمر في عُمان»

1.95 مليار ريال استثمارات مرتقبة في ظفار مع طرح «صلالة المستقبلية»

مسقط- العُمانية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار طرح ٥ فرص استثمارية نوعية بمحافظة ظفار في منصتها الرقمية "استثمر في عُمان"، بقيمة إجمالية تقارب ١,٩٥ مليار ريال عُماني، بالتنسيق والتعاون مع عدد من الجهات الحكومية. وتشمل الفرص مشروعات متنوعة في قطاعات التنمية الحضرية، والتطوير العقاري، والسياحة البيئية والبحرية، بالتعاون مع بلدية ظفار، وهيئة البيئة، ووزارة التراث والسياحة، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، مستفيدة من المقومات الطبيعية والسياحية والبيئية والعمرانية التي تتميز بها المحافظة.

وتتيح منصة "استثمر في عُمان" للمستثمرين التعرف على الفرص الاستثمارية وبياناتها الأساسية ومجالاتها وإمكاناتها، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى الفرص المناسبة، وربط المستثمرين المهتمين بالجهات المالكة لها، وتعزيز الاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها محافظة ظفار وتحويلها إلى مشروعات استثمارية ذات قيمة مضافة.

11

الجابري: نمو القطاع الصناعي ترجمة لنجاح السياسات والمبادرات الوطنية

مسقط- الرؤية

أكد معالي أنور بن هلال الجابري وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن مؤشرات نمو القطاع الصناعي تعكس نجاح السياسات والمبادرات الوطنية التي أسهمت في تعزيز قدرة القطاع الصناعي العُماني على الانتقال من التوسع في حجم المنشآت والإنتاج، إلى بناء منظومة صناعية أكثر تكاملاً.

وأوضح معاليه- في تصريح صحفي- أن ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في القطاع الصناعي، يؤكد جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية صناعية ويعكس الثقة المتزايدة في المقومات التي تتمتع بها من موقع استراتيجي وبنية أساسية متطورة ومناطق اقتصادية وصناعية متكاملة وحوافز استثمارية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

3-2

أنور بن هلال الجابري

اقرأ في الأحد الممتاز:

- تربويون يُشخِّصون تحديات التعليم.. وتطوير المهارات أولاً — 04
- هل تلغي أدوات الذكاء الاصطناعي دور المُعلّم في المدارس؟ — 05
- محمد الحارثي يكتب: مخالفة شركة لا تُدين شركات أخرى — 06
- الحوادث المرورية تقرع جرس الإنذار لضبط أوزان الشاحنات على الطريق — 09

دوشنبه تستضيف جلسة المشاورات السياسية الثالثة

تطوير التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان وطاجيكستان

دوشنبه- العُمانية

عقدت وزارتا خارجية سلطنة عُمان وجمهورية طاجيكستان جلسة المشاورات السياسية الثالثة، وذلك بالعاصمة الطاجيكية دوشنبه.

جرى خلال جلسة المشاورات بحث أوجه التعاون القائم بين البلدين وسبل تعزيزه وتطويره في مختلف المجالات، لا سيما الاقتصادية والاستثمارية والتجارية والعلمية والثقافية، إلى جانب بحث سبل دعم الاستثمارات المشتركة وتنشيط التبادل التجاري، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الصديقين. كما تبادل الجانبان خلال الجلسة وجهات النظر حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وفي وقت سابق، استقبل دولة قاهر رسول زاده، رئيس وزراء جمهورية طاجيكستان، سعادة الشيخ خليفة بن علي بن عيسى الحارثي، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، وذلك في إطار زيارة سعادته إلى العاصمة الطاجيكية دوشنبه للمشاركة في اجتماع لجنة التشاور السياسي بين سلطنة عُمان وجمهورية طاجيكستان. جرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين، وبحث فرص تعزيز التعاون وتطويره في مختلف المجالات.

ونقل سعادة الشيخ وكيل الوزارة إلى دولة رئيس الوزراء تحيات حكومة سلطنة عُمان، معربًا عن تقديرها لحكومة جمهورية طاجيكستان على افتتاح سفارتها في مسقط، وما تمثله هذه الخطوة من دعم للعلاقات الثنائية وتعزيز للتواصل والتعاون بين البلدين.

من جانبه، أعرب دولة رئيس الوزراء عن تقدير حكومة بلاده لدور سلطنة عُمان ومكانتها، مؤكدًا اهتمام طاجيكستان بتعميق علاقات التعاون بين البلدين، واستكشاف مجالات جديدة من شأنها تعزيز الشراكة الثنائية وتوسيع آفاقها.

حاتم الطائي يكتب:

التنمية وتحديات الاقتصاد

الحديثُ عن الاقتصاد وتحديات التنمية لا ينتهي؛ فالتطورات التي نشهدها في بيئة الأعمال محليًا وإقليميًا وعالميًا، تدفعنا إلى مُواصلة طرح الأفكار والرؤى التي من خلالها يُمكن لوطننا الحبيب أن يمضي نحو المُستقبل بخطى واثقة، مُرتكزًا على خطط طموحة وبرامج تنفيذية واعدة.. غير أنَّ التحديات التي تنشأ بين الحين والآخر تفرض ضرورة التعاطي معها بآليات غير تقليدية؛ بما يضمن أن يقود النمو الاقتصادي مسارات التنمية المُستدامة.

وكثيرًا ما يتساءل البعض عن الأسباب التي تجعل المواطن لا يشعر بما يُحققه الاقتصاد من نمو؛ فالإحصائيات التي تُنشر دوريًا ترسم صورة إيجابية عن أوضاعنا، فإذا نظرنا إلى الإيرادات العامة للدولة بنهاية شهر يونيو الماضي، نجدها قد ارتفعت بنسبة ١٣ في المائة، لتصل إلى ٦,٦ مليار ريال عُماني، كما أنه في ظل الوفورات المالية المتحققة بفضل ارتفاع أسعار النفط، صعد الإنفاق العام للدولة إلى ٦,٦١٩ مليار ريال، بزيادة ٥٢١ مليون ريال. كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى ٩,٧ مليار ريال في الربع الأول من العام الجاري، بنمو ٢,٦٪. ويتواصل الإعلان عن مشروعات نوعية في قطاعات مُتعددة وفي مختلف المحافظات، من شأنها أن تحقق التنمية وتُنعش الاقتصاد. لكن يظل المواطن يسأل: ماذا تحقق لي؟ ولماذا لم ينعكس ذلك على مستوى الدخل؟ هذا بخلاف الشكاوى المتصاعدة من رواد الأعمال والمستثمرين، من ارتفاع الرسوم والضرائب ولجوء بعض الجهات إلى فرض إجراءات تعسفية وإصدار قرارات لا تخدم بأي حال من الأحوال مسارات النمو الاقتصادي، ولا تساعد على توسيع رقعة التنمية.

الحقيقة أنَّ هذا المشهد الذي قد يبدو غائمًا لدى البعض، ومُحيرًا لآخرين، فكيف لمشروعات تُكلف مئات الملايين من الريالات، وبعضها المليارات، أن لا تعود بالنفع المتوقع على المواطن، من حيث توفير عدد كبير من الوظائف، أو زيادة الرواتب، أو التوسع في الخدمات المدعومة، أو على الأقل خفض الأسعار!

هنا تتجلى نظرية اقتصادية قديمة، وهي أنه ليس كل نمو في الاقتصاد الكلي يعني تحسن مستوى المعيشة، لأنَّ خبراء الاقتصاد يميزون بين النمو القائم على الاستثمار، وهو ما نراه اليوم في عدد من الدول، والنمو القائم على خلق الوظائف وزيادة دخل الأفراد. وهذا ما يدفعنا للاعتقاد بأنَّ اقتصادنا ينتمي إلى النوع الأول، فقد نجحنا في استقطاب استثمارات نوعية، لا سيما خلال السنوات الأخيرة القليلة؛ فقد ارتفعت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨,٧٪ بنهاية الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى ٣٢,١٩٧ مليار ريال عُماني، وتتنوع هذه الاستثمارات في قطاعات النفط والغاز والصناعات التحويلية والوساطة المالية والعقارات والكهرباء والمياه، إلى جانب قطاعات أخرى مثل النقل والتخزين والاتصالات.

ولذلك تنشأ إشكالية أخرى تتمثل في جودة النمو الاقتصادي، فعدم شعور المواطن بنمو الاقتصاد في صورة زيادة الدخل أو ارتفاع الراتب الشهري، يعني أنَّه لم يستفد منه بالدرجة التي كان يأملها، لكن استطاعت الحكومة- مثلًا- أن تجني عوائد مالية في صورة ضرائب ورسوم خدمات، وكذلك حققت الشركات الكبرى أرباحًا بفضل المشاريع التي تنفذها، ونجحت المصانع في زيادة دخلها مع توسعها في الإنتاج والتصدير للخارج، بينما يظل الغالبية من الأفراد يُعانون من ضعف الدخول، ويُواجه أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحديات كبيرة نتيجة بعض الإجراءات البيروقراطية، وضعف القوة الشرائية للأفراد الناتج عن جمود الدخل عند مستويات سابقة منذ سنوات.

ولمُواجهة مثل هذه الفجوة، تلجأ الحكومات عادة إلى ربط الإنفاق بالتنمية، لمنع أي تسُّرب اقتصادي؛ أي الإنفاق الذي لا يُحقق عوائد مباشرة على المواطن. ولهذا تلجأ إلى توطين الصناعات وتشجيع الشركات الأجنبية على مزاولة نشاطها من داخل الدولة، لخفض فاتورة الاستيراد، خاصة إذا كانت هذه الدولة تُعاني من عجز في الميزان التجاري. وخيرًا اتخذت الحكومة قرارات تدعم مثل هذه التوجهات؛ سواء من خلال تعزيز المحتوى المحلي وفرض قائمة إلزامية لشراء المنتج المحلي، أو اختيار تعزيز جودة الإنفاق العام، لضمان توجيه أكبر قدر منه للمشروعات الموفرة للوظائف.

وهنا أُحيي جهاز الاستثمار العُماني على جهوده في هذا الجانب؛ حيث أعلن مُؤخرًا عن ضخ ٩٣٥ مليون ريال استثمارات في ٤ مشروعات صناعية استراتيجية كبرى توفر ١٨٥٠ فرصة عمل. ومثل هذه المشروعات هي التي نحتاج إليها، مشروعات تُعزز الإنتاجية وتدعم النمو الاقتصادي، وفي الوقت ذاته توفر فرص العمل وترفع من مستوى معيشة الأفراد.

لكن هل نكتفي فقط بجهود بعض الجهات، أم ينبغي أن تتكاتف كل المؤسسات، حكومة وقطاعا خاصا، من أجل تحقيق الأهداف الطموحة؟

لقد تفاءلنا خيرًا بمجلس التنسيق الاقتصادي بقيادة صاحب السمو السيد ذي يزن بن هيثم آل سعيد نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية، ونترقب أول اجتماع للمجلس، وما سيتخذه من إجراءات وما يصدره من قرارات، من شأنها أن تُعزز مسيرة النمو الاقتصادي، وتدعم التنمية، وفق مُستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

لكن في الوقت نفسه، نُريد أن نرى ربطًا للاستثمارات بمؤشرات التنمية، من خلال توفير الوظائف وزيادة الدخول، واتخاذ إجراءات ناجعة لخفض تكلفة المعيشة، ودعم القوة الشرائية للأفراد، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووقف الإجراءات التعسفية التي تستهدف رواد الأعمال، والتوسع في برامج التأهيل والتدريب، والدفع بمزيدٍ من التحول الرقمي في مختلف المجالات، فضلاً عن إعادة صياغة الحوافز الاستثمارية وربطها بمعدلات التوظيف وتوطين الصناعة والصادرات، وأن نسأل أنفسنا في كل مشروع استثماري: ما الإضافة التي ستتحقق من هكذا مشروع؟

ويبقى القول.. إنَّ ما يزخر به وطننا من مُقومات فريدة وبيئة استثمارية واعدة وحوافز مُشجِّعة على الاستثمار، يؤكد قدرتنا على رفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين أوضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم النمو الاقتصادي في الوقت نفسه، ولذلك علينا أن نُواصل الجهود من أجل بناء اقتصاد قادر على إنتاج الثروة وتوزيع الفرص على الجميع، بما يضمن وظائف أكثر ودخولا أعلى، وقوة شرائية مرتفعة، واقتصاداً أكثر استدامة واستقرارًا.

القطاع الصناعي في سلطنة عُمان يشـــهد نموًّا متسارعًا واستثمارات نوعية

الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ تستهدف رفـــع قيمة المساهمة إلى ٥ مليارات و٤٤٠ مليون ريال عُماني بحـــلول عام ٢٠٣٠م

معالي أنور بن هلال الجابري:

- نجاح السياسات والمبادرات الوطنية أسهم في تعزيز قدرة القطاع الصناعي العُماني للانتقال من التوسع في حجم المنشآت والإنتاج إلى بناء منظومة صناعية أكثر تكاملًا
- ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في القطاع الصناعي يؤكد جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية صناعية
- الوزارة تعمل خلال المرحلة المقبلة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين لتسريع توطين الصناعات ذات الأولوية وزيادة المحتوى المحلي
- ٨٦٩ مليون ريال عُماني .. مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م
- قيمة مساهمة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية العام ٢٠٢٥م بلغت ٣,٧ مليار ريال عُماني
- تستهدف الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ رفع قيمة المساهمة في الناتج الإجمالي المحلي إلى ٥ مليارات ريال عُماني بحلول عام ٢٠٣٠م، وصولًا إلى ١٠ مليارات بحلول عام ٢٠٤٠م
- ارتفاع إعادة التصدير بنسبة ٦٤,٤ بالمائة حتى نهاية مايو ٢٠٢٦م لتبلغ أكثر من مليار ريال عُماني
- الصادرات السلعية غير النفطية سجلت نموًّا بنسبة ١,٥ بالمائة حتى نهاية شهر مايو من عام ٢٠٢٦م مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٥م

يشهد القطاع الصناعي في سلطنة عُمان تحولًا نوعيًا من التوسع الكمي في المنشآت والإنتاج إلى بناء قاعدة صناعية أكثر ارتباطًا بالتقنيات الحديثة وسلاسل التوريد المحلية ورفع القيمة المضافة وتأهيل الكفاءات الوطنية، ضمن مستهدفات الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠.

وأشارت الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بأن مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عُمان قد بلغت ٨٦٩ مليون ريال عُماني خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦م،وتستهدف الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ رفع قيمة المساهمة إلى ٥ مليارات و٤٤٠ مليون ريال عُماني بحلول عام ٢٠٣٠م، وصولًا إلى ١٠ مليارات و٧٠٢ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٤٠م، حيث بلغت قيمة مساهمة الصناعات التحويلية من إجمالي الناتج المحلي حتى نهاية العام ٢٠٢٥م ٣٧ مليار ريال عُماني.

وسجلت الصادرات السلعية غير النفطية نموًّا بنسبة ١,٥ بالمائة حتى نهاية شهر مايو من عام ٢٠٢٦م مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م، لتبلغ مليارين و٧٣٩ مليون ريال عُماني، فيما تستهدف الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ رفع قيمتها إلى أكثر من ١٠ مليارات ريال عُماني بحلول عام ٢٠٣٠م، وتشمل صادرات منتجات المعادن والكيماويات والصناعات المرتبطة بالطاقة والصناعات الغذائية، كما ارتفعت إعادة التصدير أيضًا بنسبة ٦٤,٤ بالمائة حتى نهاية مايو ٢٠٢٦م لتبلغ أكثر من مليار ريال عُماني.

وقال معالي أنور بن هلال الجابري وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن هذه المؤشرات تعكس نجاح السياسات والمبادرات الوطنية التي أسهمت في تعزيز قدرة القطاع الصناعي العُماني للانتقال من التوسع في حجم المنشآت والإنتاج إلى بناء منظومة صناعية أكثر تكاملًا.

وأوضح معاليه لوكالة الأنباء العُمانية أن ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في القطاع الصناعي يؤكد جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية صناعية ويعكس الثقة المتزايدة في المقومات التي تتمتع بها من موقع استراتيجي وبنية أساسية متطورة ومناطق اقتصادية صناعية متكاملة وحوافز استثمارية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين

وأشار معاليه إلى أن الوزارة تعمل خلال المرحلة المقبلة على تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص والمستثمرين لتسريع توطين الصناعات ذات الأولوية وزيادة المحتوى المحلي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالقطاع الصناعي بما يسهم في إيجاد فرص عمل نوعية للمواطنين وتعزيز تنافسية للاقتصاد الوطني.

وأكد معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن "طموحنا لا يقتصر على زيادة حجم القطاع الصناعي، وإنما يتجه نحو بناء قطاع صناعي مستدام وذكي وتنافسي قادر على الابتكار والتصدير والتكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، بما يعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز صناعي ولوجستي واستثماري في المنطقة، ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة".

توسع القاعدة الإنتاجية

من جانبه قال سعادة المهندس غالب بن سعيد المعمري وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة أن عدد المنتجات العُمانية المسجلة في منصة "صنع في عُمان" بلغ نحو ٧ آلاف و٣٠٧ منتجات خلال الفترة من عام ٢٠٢٤م حتى يونيو ٢٠٢٦م.

وأوضح سعادته أن عدد العاملين في القطاع الصناعي بلغ بنهاية عام ٢٠٢٥م نحو ٢٤٠ ألفًا و٢٢٦ عاملًا، وتستهدف الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ أن يصل عدد العاملين في القطاع إلى نحو ٤٧٣ ألف عامل بحلول عام ٢٠٣٠م، حيث تتركز العمالة بصورة أكبر في صناعات المنتجات المعدنية اللافلزية والصناعات الغذائية وصناعة الآلات والمعدات.

وبيّن سعادته أن المؤشرات التي اعتمدتها الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠، تستهدف أن يشكل استثمار القطاع الخاص المحلي نحو ٥٤ بالمائة، والاستثمار الأجنبي ٣٤ بالمائة.

أثر المشروعات الصناعية

وأضاف سعادته أن أثر المشروعات الصناعية يمتد إلى الأنشطة المرتبطة بالعملية الإنتاجية، منها التعبئة والتغليف والنقل والتخزين والمختبرات والصيانة وقطع الغيار وخدمات السلامة والبرمجيات والأتمتة، إضافة إلى الخدمات الهندسية والتبريد وتصنيع الهياكل والكابلات والمكونات الكهربائية وخدمات التشغيل والصيانة.

وأشار سعادته إلى أن الاستراتيجية الصناعية اختارت ٣٠ نشاطًا صناعيًا واعدًا من بين ١١٩ نشاطًا، موزعة على مجموعات تشمل الصناعات الغذائية والبتروكيماوية والصحية والمعادن والفلزات والصناعات الكهروميكانيكية والبيئية والطاقة المتجددة، بهدف ربط المنتجين والموردين ومقدمي الخدمات ضمن منظومات صناعية مترابطة.

وتابع سعادة المهندس وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة أن عدد المنتجات العُمانية المسجلة في منصة "صنع في عُمان" بلغ نحو ٧ آلاف و٣٠٧ منتجات خلال الفترة من عام ٢٠٢٤م حتى يونيو ٢٠٢٦م.

من جهته، قال المهندس خالد بن سليم القصابي مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إن التقنيات الحديثة تعمل على رفع كفاءة العمليات الصناعية من خلال الأتمتة وربط خطوط الإنتاج وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والصيانة التنبؤية وإدارة المخزون وسلاسل الإمداد، مبينًا أن برنامج مصانع الإنتاج الذكي بدأ في عام ٢٠٢٤م بتقييم ٣٠ مصنعًا عُمانيًا وفق مؤشر جاهزية الصناعة الذكية "سيري"، قبل توسيع نطاق البرنامج لاستهداف ٦٠ مصنعًا، واكتمال تقييم ٤٥ مصنعًا حتى نهاية يونيو ٢٠٢٦م، بما يمثل ٧٥ بالمائة من العدد المستهدف.

وأضاف أن المؤشر يقيس مستويات الأتمتة والترابط والذكاء، وجاهزية القوى العاملة والحوكمة، وإدارة سلاسل الإمداد ودورة حياة المنتج، فيما يستهدف البرنامج تكوين فريق من المقيمين العُمانيين وإنشاء شركات عُمانية متخصصة في تقييم جاهزية المصانع.

وفيما يتعلق ببرنامج "كفاءة" للتصنيع الرشيق، أشار إلى أن البرنامج يستهدف في مرحلته الأولى ٩ مصانع وتدريب ١٣ ممارسًا عُمانيًا، إلى جانب تنفيذ مشروعات لتحسين العمليات داخل المصانع لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر.

وفورات مالية متوقعة

وبيّن أن الوفورات المالية المتوقعة وفق تصور البرنامج تقدر بنحو ٣٦٠ ألف ريال عُماني سنويًا للمصانع المشاركة، من خلال تحسين الطاقة الإنتاجية وخفض الهدر والتكاليف التشغيلية، فيما تشمل ممارسات التصنيع المستدام خفض استهلاك الكهرباء والمواد الخام وتقليل المنتجات التالفة والخردة والانبعاثات وإعادة هندسة العمليات.

ولفت إلى أن التوسع في تقنيات الإنتاج يرتبط بزيادة الطلب على الكفاءات في مجالات التشغيل والصيانة والجودة والسلامة وسلاسل الإمداد والتقنيات الصناعية، إلى جانب تخصصات الأتمتة وتحليل البيانات والصيانة المتقدمة والأمن السيبراني الصناعي وإدارة الطاقة.

وأكد أن مبادرة مصانع الإنتاج الذكي تضمنت تأهيل مقيمين عُمانيين لقياس النضج الرقمي للمصانع، فيما يركز برنامج "كفاءة" على إعداد ممارسين داخل المنشآت ونقل المعرفة إلى العاملين، بالتزامن مع تطبيق منظومة الاعتماد المهني بشقيها الترخيص والتصنيف المهني.

المهندس خالد القصابي

. التقنيات الحديثة تعمل على رفع كفاءة العمليات الصناعية من خلال الأتمتة وربط خطوط الإنتاج وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي

. برنامج مصانع الإنتاج الذكي يستهدف ٦٠ مصنعا واكتمال تقييم ٤٥ مصنعًا حتى نهاية يونيو ٢٠٢٦م

. الوفورات المالية المتوقعة وفق تصور برنامج "كفاءة" تقدر بنحو ٣٦٠ ألف ريال عُماني سنويًا للمصانع المشاركة

. عدد المنتجات العُمانية المسجلة في منصة "صنع في عُمان" نحو ٧ آلاف و٣٠٧ منتجات

سعادة المهندس غالب المعمري:

. نمو النشاط الصناعي شمل توسع القاعدة الإنتاجية وزيادة قيمة الإنتاج واستقطاب القوى العاملة

. العاملين في القطاع الصناعي بنهاية عام ٢٠٢٥م بلغ نحو ٢٤٠ ألفًا و٢٢٦ عاملًا

. الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠ تستهدف استثمار القطاع الخاص المحلي نحو ٥٤ بالمائة والأجنبي ٣٤ بالمائة

. أثر المشروعات الصناعية يمتد إلى الأنشطة المرتبطة بالعملية الإنتاجية منها التعبئة والتغليف والنقل والتخزين

منظومة للاعتماد المهني

وأشار إلى أن منظومة الاعتماد المهني تشمل التحقق من مؤهلات وخبرات وكفاءات العاملين ومنح المستوفين تراخيص وشهادات مهنية، فيما يسهم التصنيف المهني في تحديد المهنة الفعلية للعامل ومستواه المهني، وتوفير بيانات عن احتياجات سوق العمل والعرض والطلب على المهارات.

وأوضح أن هذه البيانات تدعم تخطيط احتياجات القوى العاملة وتوجيه برامج التعليم والتدريب والتشغيل والتعمين، ورفع مهارات العاملين وتأهيل الكفاءات العُمانية لشغل الوظائف الفنية والتخصصية والإشرافية والقيادية.

حوافز للمنشآت والمشروعات الصناعية

وأضاف أن الحوافز المقدمة للمنشآت والمشروعات الصناعية، وفق أحكام قانون تنظيم وتشجيع الصناعة وقانون ضريبة الدخل واللوائح التنفيذية المعمول بها، تشمل إعفاء الآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الخام والأولية ومواد التعبئة والتغليف المستوردة من الرسوم الجمركية، إلى جانب الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة محددة وفق الضوابط والشروط المنظمة، موضحًا أن الإجراءات المتعلقة بهذه الحوافز تنفذ لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وجهاز الضرائب بالتنسيق مع الإدارة العامة للجمارك، وتشمل خفض التكاليف التشغيلية والرأسمالية المرتبطة بالمشروعات الصناعية.

وحول مؤشرات قياس الأثر، ذكر المهندس خالد القصابي أن مسودة مؤشرات قياس الأثر طويل المدى للقطاع الصناعي تتضمن نسبة القيمة المضافة المحلية إلى إجمالي الإنتاج، ونسبة وقيمة المشتريات من الموردين المحليين، وعدد الموردين العُمانيين، ومعدل إحلال الواردات في المواد الوسيطة وقطع الغيار والمكونات، ونمو الصادرات الصناعية ومستوى القيمة المضافة فيها وغيرها، مبينًا أن المرحلة المقبلة تتطلب توسيع قياس أداء الصناعة من المؤشرات المرتبطة بحجم القطاع إلى قياس مستوى ارتباط النشاط الصناعي بالاقتصاد الوطني من خلال القيمة المضافة والمشتريات المحلية والوظائف والكفاءات المرتبطة بالعملية الإنتاجية.

واختتم مدير عام الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حديثه لوكالة الأنباء العُمانية بالإشارة إلى أن تعميق ارتباط المنشآت الصناعية بسلاسل التوريد المحلية يشمل زيادة الطلب على المواد والخدمات والكفاءات العُمانية وربط الاستثمارات الصناعية بالموردين والأنشطة المساندة، بما يشمل النقل والصيانة والتقنية والتعبئة والتخزين والخدمات المهنية، مؤكدًا أن قياس الأثر في هذا المسار يرتكز على مقدار القيمة داخل الاقتصاد الوطني من النشاط الصناعي، إلى جانب مؤشرات الإنتاج والاستثمارات والصادرات والتوظيف.

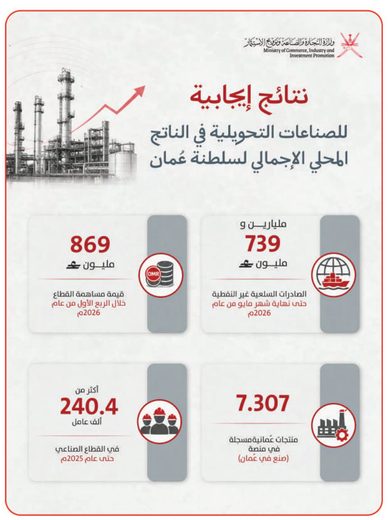

عودة 68205 معلمين إلى المدارس اليوم.. والطلبة على مقاعد الدراسة الأحد المقبل

مسقط- الرؤية

تستقبل المدارس العام الدراسي الجديد ٢٠٢٦/٢٠٢٧ صباح اليوم الأحد بمباشرة المشرفين، وأعضاء الهيئات التعليمية، والوظائف المرتبطة بها، والفئات المساندة لها أعمالهم استعداداً لاستقبال الطلبة يوم الأحد القادم.

وبلغ عددُ المعلمين هذا العام في المدارس الحكومية ٦٨٢٠٥ معلمين، ومعلمات موزعين على ١٢٩٩ مدرسة، وبلغ عدد الإداريين والوظائف المساندة بالمدارس الحكومية ١٢٢٠٠، منهم ٤٨٣٢ من الذكور و٧٣٦٨ من الإناث، أما عدد المعلمين في مدارس التربية الخاصة فبلغ ٢٤٧ معلماً ومعلمة، وإجمالي عدد الإداريين في مدارس التربية الخاصة ٦٠ إدارياً وإدارية.

وانتهت الوزارة خلال الفترة الماضية من إجراءات تعيين المعلمين الجدد ممن اجتازوا الاختبارات التحريرية، والمقابلات الشخصية لهذا العام الدراسي؛ وذلك لسد الاحتياج الفعلي من الهيئات التدريسية في مختلف التخصصات.

وقال الدكتور وليد بن طالب الهاشمي المدير العام للمديرية العامة لتطوير الأداء المدرسي، إن الوزارة تنفذ منظومة متكاملة من برامج الإنماء المهني، تستهدف جميع الفئات الوظيفية في الحقل التربوي، وتستند إلى أولويات تطوير التعليم ومستهدفات تحسين جودة الأداء المدرسي، ورفع نواتج التعلم، مبينا: "تتوزع هذه البرامج على مستويات متعددة تشمل المديريات العامة المختصة بديوان عام الوزارة، والمديريات التعليمية بالمحافظات، والمدارس، بما يحقق التكامل بين مختلف الجهود والمبادرات المهنية".

د. وليد الهاشمي

د. يحيى الحارثي

وذكر الدكتور يحيى بن خميس الحارثي، المدير العام للمعهد التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، أن أهمية هذه البرامج تكمن في تطوير كفايات المعلمين والمشرفين والقيادات التربوية ورفع مستوى أدائهم المهني، والإسهام في تحقيق هدف بناء كفاءات وطنية منافسة محليًا وعالميًا، وتمكين المعلمين والمنتدبين لشغل الوظائف الإشرافية والإدارية من مهارات المستقبل ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة، وتحسين جودة التعليم ومخرجاته من خلال تطوير القدرات المهنية، وتعزيز ثقافة التعلم مدى الحياة والتطوير المهني المستمر، وتنمية مهارات الإبداع والابتكار والبحث التربوي، وإعداد قيادات تربوية وإدارية قادرة على إدارة التغيير وتحقيق التميز المؤسسي، ونقل أثر التدريب إلى المدرسة والصف الدراسي، ورفع جودة الممارسات التدريسية، وتعزيز قدرة المعلمين على التخطيط للتعلم، وإدارة المواقف الصفية، وتوظيف إستراتيجيات حديثة، واستخدام التقنيات والذكاء الاصطناعي

فهد القصابي

أحمد العزري

من الشركة العُمانية القطرية للاتصالات (Ooredoo) ضمن دليل الطالب العُماني ومقترنة بالتوظيف، ورفع عدد منح جامعة قطر من ٧ إلى ١٥ منحة، بما يسهم في توسيع خيارات الطلبة وتعزيز فرص الالتحاق بالتخصصات ذات الأولوية واحتياجات سوق العمل.

وبيّن أحمد بن محمد العزري، مدير عام مركز القبول الموحد، أن نتائج الفرز الأول للعام الأكاديمي ٢٠٢٦/٢٠٢٧ أظهرت ارتفاعًا في فرص القبول، مع طرح ٣٤,١١٣ مقعدًا دراسيًا بزيادة بلغت ١٧٪ عن العام الماضي، فيما ارتفع عدد الطلبة الحاصلين على عروض دراسية من ٢٧,٥٣٧ إلى ٣٣,٠٣١ طالبًا وطالبة، بزيادة قدرها ٥,٤٩٤ عرضًا وبنسبة نمو تقارب ٢٠٪. وتوزعت العروض بواقع ١٧,٤٣٠ عرضًا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بنسبة ٥٢,٨٪، و١٤,٩٥٠ عرضًا ضمن البعثات والمنح الداخلية بنسبة ٤٥,٣٪، و٦٥١ عرضًا للبعثات والمنح الخارجية بنسبة ٢٪، في حين بقي ١,٠٨٢ مقعدًا شاغرًا، بما نسبته ٣,٢٪ من إجمالي المقاعد المطروحة، لعدم استيفاء أعداد كافية من الطلبة لشروط القبول في بعض البرامج.

أحمد العزري

تربويون لـ«الرؤية»: التعليم بحاجة إلى التحوّل من نقل المعرفة إلى الفهم والتطبيق والممارسة

- العلوي: مهارات المستقبل تبدأ بالتفكير النقدي والقدرة على التكيف
- الزدجالية: المدرسة مطالبة بإعداد الطالب للحياة لا للاختبارات فقط
- العيسائي: التقييم يجب أن يقيس المهارة لا الحفظ

الرؤية- ريم الحامدية

أكد عدد من مديري المدارس أن انطلاق العام الدراسي الجديد يمثل فرصة لإعادة النظر في شكل المدرسة العُمانية واحتياجاتها المستقبلية، مشيرين إلى أن التحولات المتسارعة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وسوق العمل تفرض تطوير أساليب التعليم والبيئة المدرسية بما يتجاوز التركيز على التحصيل الأكاديمي وحده.

وبيّنوا في تصريحات لـ"الرؤية" أن المدارس بحاجة إلى طالب يمتلك مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع والتواصل والعمل الجماعي، وقادر على التعلم الذاتي والتكيف مع المتغيرات، مؤكدين أهمية تطوير دور المعلم، وتوسيع توظيف التقنيات الحديثة، وربط التعلم بالحياة الواقعية وسوق العمل، إلى جانب إعادة النظر في أساليب التقييم بما يقيس مهارات الطالب وقدرته على التطبيق وليس حفظ المعلومات فقط.

وأكد د. أحمد العلوي، مدير مدرسة مسعود بن رمضان، أن الأولوية في التعليم لم تعد تتمثل في امتلاك الطالب كماً كبيرًا من المعلومات، بقدر ما تتمثل في قدرته على توظيف المعرفة والتعلم المستمر، مشيرًا إلى أهمية التركيز على مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات، والإبداع والابتكار، والتواصل والعمل الجماعي، إلى جانب المهارات الرقمية والقدرة على التعامل الواعي والآمن مع تقنيات الذكاء الاصطناعي.

وبيّن أن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز مهارات التعلم الذاتي والمرونة والتكيف وإدارة الوقت، فضلاً عن قدرة الطالب على البحث والتحقق من المعلومات، مؤكدًا أن الأهم هو أن يتعلم الطالب كيف يتعلم، باعتبار أن المهارات التي يحتاج إليها اليوم قد تتغير خلال سنوات قليلة.

وأوضح العلوي أن البيئة المدرسية وأساليب التعليم بحاجة إلى الانتقال بصورة أكبر من التعليم القائم على نقل المعرفة والاستعداد للاختبار إلى تعلم يقوم على الفهم والتطبيق والممارسة، بحيث يكون الطالب مشاركا في عملية التعلم وليس مجرد متلقٍ للمعلومة، مضيفا أن تطوير البيئة المدرسية يمكن أن يركز على منح الطلبة مساحة أكبر للتجارب وتنفيذ المشروعات وحل المشكلات والعمل الجماعي، وربط ما يتعلمونه بمواقف واقعية من الحياة والمجتمع وسوق العمل، مع أهمية التمكين المهني المستمر للمعلم، بما يساعده على توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي بصورة تربوية فعالة.

وأشار إلى أن تقييم الطالب يحتاج كذلك إلى تطوير ليقيس، إلى جانب المعرفة، قدرته على التفكير والإبداع والتطبيق والتواصل، وألا يقتصر على قياس قدرته على تذكر المعلومات، مؤكدا أن دور المدرسة ينبغي أن يتجاوز إعداد الطالب للنجاح في الاختبارات إلى إعداده للحياة والعمل والتغير المستمر، من خلال غرس ثقافة التعلم مدى الحياة، وتعزيز ثقته في البحث والتجربة وطرح الأسئلة وتقبل الخطأ والتعلم منه.

ولفت إلى أهمية مساعدة الطالب على اكتشاف ميوله ونقاط قوته، وتعريفه بصورة واقعية بالتخصصات والمهن المستقبلية، إلى جانب توفير فرص للمشروعات والابتكار والتطوع والتعلم خارج حدود المنهج. واختتم العلوي بالتأكيد على أن الطالب المستهدف ليس فقط من يحصل على درجات مرتفعة، وإنما الشخصية المتعلمة والمستقلة والمرنة، القادرة على التفكير واتخاذ القرار والتعاون مع الآخرين، وإعادة تطوير نفسها كلما تغيرت متطلبات الحياة وسوق العمل.

من جانبها، أوضحت شيخة الزدجالية، مديرة مدرسة عائشة بنت سعد بن أبي وقاص، أن المدرسة العُمانية مطالبة اليوم بالتركيز على مجموعة من المهارات التي تتجاوز التحصيل الأكاديمي، وفي مقدمتها التفكير النقدي والإبداعي، وحل المشكلات، والتواصل والعمل الجماعي، والتعلم الذاتي، والمهارات الرقمية، إلى جانب تعزيز الوعي بالذكاء الاصطناعي وكيفية استخدامه بصورة أخلاقية وفاعلة.

وبيّنت أن المرحلة المقبلة تتطلب كذلك تعزيز مهارات التكيف والمرونة لدى الطلبة، لا سيما أن وظائف المستقبل ستتطلب طالبًا قادرًا على التعلم المستمر وتطوير ذاته ومواكبة التغيرات المتسارعة، مضيفة أن تطوير البيئة المدرسية يستدعي الانتقال بصورة أكبر من التعليم التقليدي إلى بيئة تعليمية أكثر مرونة وتفاعلاً، يكون فيها الطالب شريكًا في عملية التعلم، وذرك إلى جانب توسيع توظيف التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وزيادة الاعتماد على التعلم القائم على المشروعات وحل المشكلات، وربط ما يتعلمه الطالب بالحياة الواقعية واحتياجات سوق العمل.

ولفتت إلى أهمية تطوير دور المعلم ليكون موجهًا ومحفزًا للتعلم، وليس ناقلاً للمعلومة فقط، بما يتناسب مع التحولات التي يشهدها التعليم ومتطلبات المرحلة المقبلة، مؤكدة أن دور المدرسة لا يقتصر على إعداد طالب ينجح في الاختبارات، وإنما يتجاوز ذلك إلى إعداد إنسان قادر على التعلم والتكيف وصناعة مستقبله، وذلك يتحقق من خلال منحه فرصًا لاكتشاف ميوله ومواهبه، وتحمل المسؤولية واتخاذ القرار، وخوض تجارب عملية متنوعة، إلى جانب تعزيز ثقافة التعلم المستمر.

وأشارت الزدجالية إلى أن تعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع وسوق العمل يمكن أن يمنح الطالب تصورًا أوضح عن مستقبله، ويساعده على اكتساب المهارات التي يحتاج إليها في حياته العملية.

من جهته، أوضح علي العيسائي، مدير مدرسة، أن المدرسة العُمانية تشترك مع مدارس دول العالم في التركيز على المهارات العصرية، بما يواكب التحولات المتسارعة في سوق العمل والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، ويعزز جاهزية الطلبة للمستقبل والتكيف مع متطلبات رؤية عُمان ٢٠٤٠، مشيرًا إلى أن من أبرز هذه المهارات التواصل الفعال والعمل الجماعي، سواء في التواصل المباشر أو الافتراضي، إلى جانب التفكير النقدي لتحليل البيانات والمعلومات، وتحفيز الإبداع والابتكار لحل المشكلات والتغلب على التحديات.

وأضاف أن المهارات الرقمية، بما تشمله من البرمجة والذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات، أصبحت من المهارات الأساسية، لافتًا إلى أهمية الوعي الرقمي والأمن السيبراني باعتبارهما أساسًا أخلاقيًا يسهم في حماية الفرد والمجتمع والوطن.

وبيّن العيسائي أن تطوير البيئة المدرسية يتطلب تحويل الفصول التقليدية إلى مختبرات للابتكار مدعومة بالذكاء الاصطناعي وتقنيات الواقع الافتراضي، إلى جانب تعزيز الاستدامة البيئية من خلال تحويل المدارس إلى بيئات خضراء تعتمد على الطاقة المتجددة، بما يسهم في غرس ثقافة الاستدامة لدى الطلبة بصورة عملية.

وأشار إلى أهمية تطوير أساليب التعليم والتعلم من خلال التوسع في التعلم القائم على المشروعات والانتقال من التلقين إلى معالجة المشكلات الواقعية، إلى جانب توظيف أنظمة التعلم التكيفية لتقديم محتوى يتناسب مع سرعة وقدرات كل طالب، والتركيز على مهارات التفكير النقدي والمرونة الرقمية والتفكير التصميمي والذكاء العاطفي.

كما لفت إلى ضرورة تطوير أساليب التقييم، من خلال تقليل الاعتماد على الاختبارات الورقية التقليدية والتوجه نحو ملفات الإنجاز الرقمية التي تقيس المهارات الحياتية والتطور المستمر للطالب، مؤكدًا في الوقت ذاته أهمية التطوير المهني للمعلمين وتأهيلهم ليكونوا موجهين وميسرين للعملية التعليمية، وليسوا المصدر الوحيد للمعلومة.

وأكد العيسائي أنَّ إعداد طالب قادر على التعلم المستمر والتكيف مع متغيرات سوق العمل والمجتمع يتطلب تحول المدرسة من مكان للتلقين وحفظ المعلومات إلى بيئة متكاملة لتطوير المهارات الحياتية والفكرية، موضحًا أهمية التركيز على مهارات التعلم الذاتي، وتدريب الطلبة على الوصول إلى المعلومات الموثوقة بأنفسهم، إلى جانب توظيف المشروعات وحل المشكلات الواقعية لتنمية التفكير النقدي.

وأضاف أن تمكين الطالب من التقييم الذاتي، ومعرفة نقاط قوته والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، يمثل جانبًا مهمًا في بناء شخصية قادرة على التعلم المستمر، إلى جانب دمج أدوات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة وتحليل البيانات في العملية التعليمية.

وأشار العيسائي إلى أهمية تعزيز ارتباط التعليم بالواقع وسوق العمل، وإعادة صياغة نظام التقييم بما يتجاوز الاختبارات التقليدية القائمة على الحفظ، من خلال اعتماد ملف الإنجاز وتقييم الطالب بناءً على تطوره المستمر ومشروعاته العملية، فضلاً عن تشجيع الأفكار غير التقليدية والحلول الإبداعية للمشكلات.

د.أحمد العلوي

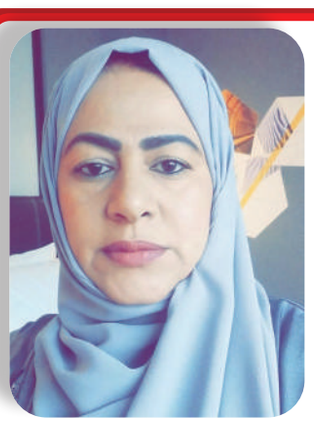
شيخة الزدجالية

علي العيسائي

هل تلغي أدوات الذكاء الاصطناعي دور المُعلِّم في المدارس؟

مختصون يحذرون من الاعتماد المُفرط على التقنيات الحديثة للحفاظ على جوهر التعليم ودور المُعلِّم في بناء الأجيال

د.خليفة بن حارب اليعقوبي

د.عفراء الحاتمية

د.فهد بن سيف المنذري

د.مريم بنت سيف الغافرية

سالم بن حمود بن حامد اللمكي

الرؤية- ناصر العبري

يُؤكد عددٌ من المختصين أنَّ قطاع التعليم يشهد تطورًا مُستمرًا مع الانتشار المتزايد لتقنيات الذكاء الاصطناعي والأدوات الرقمية، لافتين إلى أنَّ هذه التقنيات الحديثة لا يمكن استبدالها بالدور الذي يقوم به المُعلِّم داخل الصفوف، لكنها تفتح آفاقاً جديدة لتطوير أساليب التعليم وتحسين تجربة الطالب والمُعلِّم، مع الحرص على الحفاظ على جوهر العملية التعليمية القائم على بناء شخصية الطالب، وتنمية التفكير النقدي والإبداع، وتعزيز القيم والمهارات الإنسانية.

وتقول الدكتورة عفراء بنت حمد بن زهران الحاتمي، دكتوراه في علم المكتبات والمعلومات بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية بولاية عبري، إن تقنيات الذكاء الاصطناعي برزت كأداة ثورية تمكن المؤسسات التعليمية من تحليل سلوكيات المُتعلمين، وتخصيص المحتوى التعليمي، وأتمتة العمليات الإدارية، وتقديم دعم ذكي لكل من الطلاب والمُعلِّمين، مما يجعله عاملا حاسماً في قيادة التحول الرقمي نحو نماذج تعليمية أكثر ذكاءً واستدامة، مضيفة أنَّ دمج التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التعليم أصبح ضرورةً لمواكبة التغيرات المتسارعة.

وتشير إلى أنَّ نجاح هذا الدمج لا يرتبط مباشرة بحجم استخدام التكنولوجيا، بل بقدرتها على دعم أهداف العملية التعليمية وتعزيز التعلم، والفهم، والتفكير النقدي، والإبداع، مُشددة على ضرورة توجيه التكنولوجيا نحو تعزيز الفهم العميق والتحليل والابتكار واستخدامها لأتمتة المهام الروتينية وتحليل أداء الطلاب، لتوفير مسارات تعليمية مُخصصة مع ضمان ألا تتحول العملية التعليمية إلى مجرد استظهار آلي للمعلومات، وأن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا كأدوات داعمة لخدمة التعليم، وليس بديلاً عن المُعلِّم والقيم والفكر الإنساني. وحول السُّبل الكفيلة بتحقيق التوازن بين الاستفادة من التقنيات الحديثة والمحافظة على دور المُعلِّم والقيم التربوية والإنسانية في التعليم، تذكر الحاتمية: «يكمن تحقيق التوازن في الحفاظ على الدور الأساسي للمُعلِّم كمرشد ومُيسر للتعلم، مع توظيف التكنولوجيا لتقييم احتياجات الطلاب، وتقديم مواد تعليمية تفاعلية، وتخصيص مسارات التعلم، وتيسير الوصول إلى مصادر المعرفة، وتبقى الإنسانية هي العنصر الأساسي في التعليم؛ فبينما توفر التكنولوجيا المعلومات، يغرس المُعلِّم القيم والأخلاق والتعاطف، وهي وظيفة تعجز عنها خوارزميات الحاسوب». كما تُؤكد أنَّ التقنيات الرقمية ساهمت في خلق بيئات تعليمية أكثر مرونة وتفاعلية، متجاوزةً الحدود الجغرافية، وموسعةً نطاق الوصول إلى المعرفة، ومُنَوِّعةً أساليب التعلم، مع ذلك، قد يؤدي الاعتماد المفرط عليها إلى إعاقة تنمية مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات والتفكير الإبداعي التي تُعززها أساليب التعلم التقليدية، مبينة: «من المشكلات المرتبطة بهذا الاعتماد المتزايد: تشتت الانتباه، وانخفاض القدرة على التركيز طويل الأمد، وفقدان مهارات التواصل المباشر، والاعتماد المفرط على الأجهزة الذكية، ومخاطر المعلومات المُضلِّلة، وعدم كفاية آليات التحقق من المصادر، حيث لا تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي محاكاة التعلم الاجتماعي والعاطفي الناتج عن التواصل البشري، والذي يُعدّ عنصرًا أساسيًا في التعليم المُتكامل، وقد يُشكّل تقليص فرص التفاعل البشري مصدر قلق حقيقي.

وتشدد الحاتمية على ضرورة أن تتشارك المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور مسؤولية توجيه الأجيال القادمة نحو الاستخدام الآمن والفعّال للتكنولوجيا، حيث ينبغي على المؤسسات التعليمية وضع سياسات واضحة للاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي، وتدريب المُعلِّمين والطلاب، وتطوير مناهج وأساليب تقييم ملائمة للبيئة الرقمية ومحو الأمية الرقمية، مع تعزيز الإشراف الإيجابي والفعّال، كما تضطلع الأسر بدور محوري في توجيه استخدام التكنولوجيا، ومراقبة أنشطة الأبناء على الإنترنت، وتعزيز التوازن بين التعلّم الرقمي والتفاعل الاجتماعي والإنساني.

من جانبها، تقول الدكتورة مريم بنت سيف الغافري، رئيسة قسم التعليم المستمر وخدمه المجتمع بفرع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية في عبري، إن التوظيف الناجح لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يبدأ من اعتبارها «أداة تمكين وتعزيز» لا بديلة عن العنصر البشري؛ فالذكاء الاصطناعي يبرع في تخصيص مسارات التعلم، وتحليل البيانات، وتقديم تغذية راجعة فورية للطلبة، مضيفة أنه للحفاظ على جوهر التعليم، يجب توجيه هذه التقنيات نحو تحفيز التفكير النقدي، وحل المشكلات، والبحث العلمي، لا لمجرد الحفظ والتلقين، مع ضمان بقاء القيم الأساسية للتعلم كبوصلة موجهة لأي تطبيق تقني.

وتؤكد: «المُعلِّم هو الروح النابضة للعملية التعليمية، والتقنية مهما بلغت تطورها لا يمكن أن تنقل القيم والإنسانية، ولتحقيق التوازن، يجب إعادة هندسة دور المُعلِّم ليتحول من ملقن للمعلومة إلى مُيسر وموجه ومُلهم، كما يجب أن تظل الفصول الدراسية بيئة للتفاعل الإنساني، والحوار الحي، وبناء الشخصية، بحيث تخدم التكنولوجيا هذا التفاعل ولا تطغى عليه، مع التأكيد الدائم على غرس القيم والأخلاق الحميدة التي لا تمنحها الشاشات».

وتشير الغافرية إلى أن التقنيات الرقمية أسهمت في كسر حواجز الزمان والمكان، وإتاحة مصادر معرفية غير محدودة، ورفع كفاءة العمليات الإدارية والأكاديمية، مما انعكس إيجاباً على مرونة وسهولة العملية التعليمية. أما عن أبرز التحديات، فتوضح أنها تتمثل في خطر تراجع مهارات التركيز العميق والتفكير المستقل لدى الطلبة نتيجة الاعتماد المفرط على الحلول الجاهزة، إلى جانب التحديات المتعلقة بالأمن السيبراني وأخلاقيات استخدام الذكاء الاصطناعي (مثل النزاهة الأكاديمية وحماية البيانات)».

وفيما يخص إعداد الطلبة للاستخدام المتوازن لهذه التقنيات فتقول: «لكي ينتقل الطلبة من التعليم التقليدي إلى التعليم المنتج والمبتكر، فإن ذلك يتم من خلال دمج المهارات الرقمية المتقدمة في المناهج، والتركيز على مهارات القرن الحادي والعشرين مثل: المرونة، والابتكار، ومحو الأمية الرقمية والذكائية، والقدرة على التعلم المستمر، كما يجب ربط المؤسسات التعليمية بسوق العمل عبر مشاريع عملية وشراكات حقيقية تحاكي متطلبات المستقبل المتغيرة باستمرار.

وتطالب الغافرية بإيجاد شراكة تكاملية بين المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور من خلال وضع أطر تنظيمية وسياسات واضحة لاستخدام التكنولوجيا، وتقديم برامج توعوية مستمرة للطلبة والمُعلِّمين حول الاستخدام الواعي والآمن للتقنية، ووضع ضوابط واعية في المنزل لأوقات استخدام الشاشات، وتشجيع الأنشطة البدنية والاجتماعية الواقعية، ومتابعة المحتوى الذي يتعرض له الأبناء.

وفي السياق، يؤكد الدكتور خليفة بن حارب اليعقوبي أنه يمكن توظيف التطور التقني والذكاء الاصطناعي في التعليم إذا تعاملنا معهما بوصفهما وسيلتين لتطوير التعليم لا بديلين عن المُعلِّم أو عن جوهر العملية التعليمية فالتقنية تستطيع أن تختصر الوقت، وتساعد المُعلِّم في إعداد الأنشطة، كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتيح للطالب فرصًا أوسع للبحث والتعلّم والتجريب والحصول على تغذية راجعة سريعة، مشيرا إلى أنهما ليسا بالبديل الناجح عن المُعلِّم، إذ إن الآلة مهما بلغت من ذكاء لن تصل للذكاء البشري؛ لأن من صنعها هو الإنسان، كما أنه لا ينبغي السماح للذكاء الاصطناعي بأن يفكر نيابة عن الطالب، بل أن يستخدم الطالب الذكاء الاصطناعي كعامل مساعد.

وحول تحقيق التوازن، يقول: «التقنية أداة في يد المُعلِّم وليست بديلًا له، فمهما تطورت تطبيقات الذكاء الاصطناعي، فإنها تستطيع تقديم المعرفة وتحليل البيانات واقتراح الأنشطة، لكنها لا تستطيع أن تقوم بالدور الإنساني والتربوي للمُعلِّم بالصورة نفسها؛ فالمُعلِّم لا يعطي مادة فحسب، بل يعلم ومع التطور الحالي أصبحت الحاجة ماسة لتغير أساليب التقويم والواجبات، ولا يكون إعداد الطالب من خلال البرامج وكيفية التعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي فحسب، بل من خلال إعداد منظومة أخلاقية في كيفية التعامل مع التطور الجديد مواكبته، كما أن اختيار المواد والتخصصات المناسبة لسوق العمل تجعل دراسة الطالب تسير جنبا إلى جنب مع متطلبات سوق العمل، فالذكاء الاصطناعي يفتح آفاقا لوظائف عدة، والمسؤولية مشتركة بين المؤسسات التعليمية وأولياء الأمور من خلال توجيه الطالب نحو التخصصات المناسبة لسوق العمل مع الأخذ بالاعتبار أخلاقيات استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي. والاستخدام الآمن والأخلاقي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي يجنب مستخدمي التطبيقات من الوقوع تحت طائلة الغش والاستخدام السيئ». وفي السياق، يلفت الدكتور فهد بن سيف المنذري إلى أن التقنية وسيلة للتعليم وليست بديلًا عنه، وان جوهر التعليم لا يتمثل في الحصول على المعلومات فحسب، وإنما في بناء شخصية الطالب، وتنمية قدرته على التفكير والتحليل والنقد والإبداع، وترسيخ القيم والسلوك والمسؤولية الاجتماعية لديه، ومن هنا ينبغي استخدام الذكاء الاصطناعي بوصفِهِ قيمةً حقيقية للعملية التعليمية، كشرح المفاهيم بطرائق مختلفة، وتقديم تدريبات تناسب مستوى كل طالب، والمساعدة في البحث، وتوليد الأسئلة، وتحليل البيانات التعليمية، والكشف عن جوانب الضعف والقوة لدى المتعلمين، كما يمكن أن يتيح للمُعلِّم وقتًا أكبر للمهام التربوية والفكرية، من خلال مساعدته في بعض الأعمال الروتينية، كإعداد نماذج أولية للأنشطة والأسئلة والمواد التعليمية، على أن تبقى المراجعة والتقويم بيد المُعلِّم. ويحذر المنذري من خطر الاعتماد المفرط على التقنية بما يضعف قدرة الطالب على التفكير المستقل، والبحث، والقراءة المتعمقة، والتعبير الإبداع، مشددا على ضرورة أن تجمع المناهج بين مهارات التقنية والمهارات الإنسانية والفكرية، مع وضع سياسة محددة للاستخدام المسؤول للتقنية والذكاء الاصطناعي، وتدريب المُعلِّمين والطلبة على استخدامها، وتدريس الثقافة الرقمية وأهمية التحقق من المعلومات وحقوق الملكية الفكرية والأمانة العلمية، مع مراجعة المناهج وطرق التقويم بما يتلاءم مع عصر الذكاء الاصطناعي.

بدوره، يقول سالم بن حمود بن حامد اللمكي، رئيس قسم الشبكات والاتصالات بتعليمية الظاهرة، إن الذكاء الاصطناعي والتقنية وسيلة لتطوير التعليم وليس بديلاً عن الهدف الأساسي المتمثل في بناء الإنسان، وتنمية تفكيره النقدي، وتأصيل قيمه الأخلاقية، مبيناً أن تحديات توظيف هذه التقنيات تتمثل في الفجوة الرقمية وخطر التراجع المعرفي جراء الاعتماد المفرط على الحلول الجاهزة، وقضايا الأمن السيبراني والخصوصية. ويقترح اللمكي تنمية مهارات حل المشكلات المعقدة والتفكير الإبداعي ودمج مبادئ البرمجة والبيانات مبكرا، وغرس ثقافة التعلم المستمر والتكيف مع متغيرات سوق العمل، ووضع سياسات واضحة للاستخدام وتدريب المُعلِّمين تربيا ونشر ثقافة المواطنة الرقمية، كما يجب على أولياء الأمور تقنين أوقات الاستخدام لمنع الإدمان الرقمي وتشجيع التفاعل الاجتماعي الواقعي.

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

> الحاتمية: دمج تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في التعليم ضرورة لمواكبة التغيرات
>
> الغافرية: التكنولوجيا أداة تمكين وتعزيز وليست بديلة عن العنصر البشري
>
> اليعقوبي: التقنيات الحديثة وسيلة لتطوير التعليم وليست بديلة عن المُعلِّم
>
> المنذري: جوهر التعليم يكمن في بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته
>
> اللمكي يطالب بغرس ثقافة التعلم المستمر والتكيف مع متغيرات سوق العمل
>
> الأسرة والمدرسة شريكان في توجيه الطلبة نحو الاستخدام الآمن والفعّال للتكنولوجيا

بسم الله الرحمن الرحيم
يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
«صدق الله العظيم»

عـزاء واجـب

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
يتقدم
حاتم بن حمد الطائي
رئيس التحرير
وإخوته وجميع العاملين بجريدة «الرؤية»
بخالص العزاء وصادق المواساة إلى
عائلات المتوفين
في الحادث المروري الأليم
بولاية سمائل

سائلين الله عز وجل أن يتغمدهم
بواسع رحمته وأن يسكنهم فسيح جناته
ويلهم ذويهم الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

قراءة قانونية واقتصادية

مخالفة شركة لا تُدين شركات أخرى

هل تكفي حجة حماية السوق لتعميم العقوبة؟

محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي **

مَرَّ أكثر من عقد منذ توقفت عن الكتابة في الصحافة المحلية في الشؤون الاقتصادية، عقب تعييني عضوًا في مجلس الدولة وعدم تجديد ترشُّحي لعضوية مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية العُمانية. ومنذ ذلك الوقت انصرفتُ إلى ترجمة الموسوعات والكتب، ولم أكن أتصور أنني سأعود إلى المقالة الصحفية إلّا لسبب يستحق الخروج عن ذلك الانقطاع.

جاء هذا السبب حين قرأت مقالًا لأحد الدكاترة بعنوان: «مخالفة في شركة فتتوقف بقية سجلاتك.. ظلم أم حماية للسوق؟ اقرأ الحقيقة قبل أن تحكم». لا أكتب هنا لمجرد الاختلاف مع صاحبه، ولا دفاعًا عن مخالف أو تقليلًا من شأن حقوق العمال والدائنين والدولة. ما دفعني إلى الرد هو أن الفكرة، إذا قُبِلتْ بصورتها العامة، تتجاوز إجراءً إداريًا بعينه إلى تصور أوسع للمسؤولية؛ تصور يجعل تعدد الشركات مدخلًا للاشتباه، ويعامل الكيانات المستقلة كما لو كانت جيوبًا متعددة لشخص واحد. وهذه مسألة تمس القانون والاقتصاد معًا، وتستحق أن تكون صورتها كاملة أمام أصحاب القرار حتى يمكن تدارك ما قد ينشأ عنها من خلل ومعالجته بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

ولدي سبب اقتصادي آخر للاهتمام بالموضوع؛ فتعدُّد الشركات، متى كان حقيقيًا ومُنظَّمًا، ليس علامة على التحايل، بل صورة طبيعية للتوسع والاستثمار وتوزيع المخاطر. الشركة الجديدة قد تعني نشاطًا مُنتِجًا، ووظائف جديدة، وعقودًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإيرادات ورسومًا للدولة، وقيمة مضافة تدخل في الناتج المحلي. ومن واجب الخطاب الاقتصادي والسياسات العامة أن يشجعا هذا النوع من المبادرة، لا أن يضعاه ابتداءً في موضع الشبهة.

المشكلة تبدأ من السؤال نفسه

عبارة «تتوقف بقية سجلاتك» توحي بأن السجل التجاري كيان قائم بذاته، يخالف ويُعاقب وينتقل صاحبه منه إلى سجل آخر. وهذا استعمال شائع، لكنه غير دقيق. السجل التجاري هو في جوهره أداة لقيد بيانات التاجر أو الشركة وإتاحتها، أما من يمارس النشاط ويتحمل الحقوق والالتزامات فهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المقيد في ذلك السجل.

هذا الفرق ليس لغويًا. فإذا كان النشاط لتاجر فرد، فإن ذمته لا تنفصل في الأصل عن ذمة النشاط. أما الشركة محدودة المسؤولية أو المساهمة أو شركة الشخص الواحد فهي شخص اعتباري مستقل، حتى لو كان مالكها أو أحد شركائها يملك شركة أخرى. وحين نهمل هذا التمييز نكون قد انتقلنا- من دون سندٍ كافٍ- من محاسبة شخص أو شركة إلى معاملة مجموعة شركات مستقلة كما لو كانت فروعًا لتاجر واحد.

ربما يبدو ذلك نقاشًا فنيًا لا يَهُم إلّا القانونيين، لكنه في الحقيقة أساس القرار الاستثماري. فالمستثمر يدخل مشروعًا معينًا وهو يعرف مقدار رأس المال الذي يخاطر به، ويُقيِّم البنك الشركة على أصولها وتدفقاتها، ويتعاقد الشريك والدائن معها على أساس ذمتها. فإذا انهارت هذه الحدود بقرار إداري غير محدد، لم يعد الشكل القانوني الذي أقره المشرع يؤدي وظيفته الاقتصادية.

أين السوق في هذه العقوبات؟

من السهل أن يُقال إنَّ الإجراء يحمي السوق، لكن العبارة وحدها لا تجيب عن شيء. أي سوق نريد حمايته؟ وما الخطر الذي يهدده؟ وكيف يؤدي تعطيل شركة لم ترتكب المخالفة إلى إزالة ذلك الخطر؟ في التنظيم الاقتصادي لا تكفي النوايا الحسنة؛ لا بُد من علاقة معقولة ومُثبتة بين الإجراء والنتيجة التي يُراد بلوغها.

لستُ ممن ينكرون أن العقوبة قد تحمي السوق؛ فالمنشأة التي تمتنع عمدًا- وأضع خطين هنا تحت عمدًا- عن دفع الأجور، أو تتهرب من الضريبة، أو تنقل أصولها صوريًا حتى تفلت من دائنيها، تحصل على ميزة غير عادلة على حساب المنشآت الملتزمة. ومن ثم فإن وقفها ومحاسبة المسؤولين عنها يحمي المنافسة وحقوق العمال والدائنين والمال العام. هذه غاية مشروعة، بل ضرورية.

لكن حماية السوق في هذه الصورة تُبرِّر محاسبة الشركة المُخالِفة ومن ثبُتَت مسؤوليته عن المخالفة. ولا تمتد الحُجة إلى شركة أخرى إلّا إذا قامت صلة حقيقية: كأن تُستخدَم لمواصلة النشاط المحظور، أو تُنقل إليها الأصول والعقود بقصد الإفلات من الالتزامات، أو تكون جزءًا من ترتيب صوري. أما مجرد أن المالك أو المدير أو المفوض نفسه يظهر في أكثر من سجل، فذلك يكشف علاقة معلوماتية، ولا يثبت وحده تحايلًا ولا يصنع علاقة سببية تبرر العقوبة.

والسؤال الذي ينبغي أن يسبق أي إيقاف متقاطع بسيط: ما الذي فعلته الشركة الأخرى؟ إذا لم يكن ثمة جواب محدد ومدعوم بدليل، يصبح وصف الإجراء بأنه حماية للسوق مجرد حجة لتوسيع نطاقه. وقد ينتهي الأمر إلى عكس الغاية المعلنة: شركة منتجة تتعطل، وعمال يخسرون مصدر أجورهم، ودائنون تتراجع فرص استيفائهم، وتعثر ينتقل من كيان إلى آخر.

القانون يرسم حدود المسؤولية

قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/١٨) لا يترك مسألة استقلال الشركة للتقدير العام؛ فالمادة (١٤) تُقرِّر، فيما عدا شركة المحاصة، اكتساب الشركة الشخصية الاعتبارية من تاريخ تسجيلها. والمادة (٢٣٤) تقصر مسؤولية الشريك في الشركة محدودة المسؤولية على مقدار حصته، فيما تقرر المادة (٢٩٣) أن مالك شركة الشخص الواحد لا يُسأل عن التزاماتها إلا بمقدار رأس المال المخصص لها.

ولعل المادة (٢٣١) أوضح دلالة في هذا النقاش؛ فهي تقرر استقلال شخصية الشركة القابضة عن الشركة التابعة، وعدم مسؤولية القابضة من حيث الأصل عن ديون التابعة. فإذا كان القانون يفصل بين شركتين رغم أن القابضة تملك ما لا يقل عن ٥١ في المائة من التابعة وتسيطر عليها ماليًا وإداريًا، فليس من اليسير القول إنَّ مجرد وجود مالك أو مدير مشترك يكفي لضم ذِمَم شركتين لا تربطهما علاقة قابضة وتابعة.

أما المادة (١٣٩) من قانون العمل، وهي أقرب النصوص إلى موضوع الإيقاف، فتُجيز للوزارة بالتنسيق مع الجهات المختصة ربط المخالفات المقيدة ضد أصحاب العمل في سجل التزامات تلك الجهات وإيقاف خدماتها عنهم حتى زوال المخالفات. العبارة المهمة هنا هي «ضد أصحاب العمل». والقانون يعرف صاحب العمل بأنه الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يعمل لديه عامل فأكثر. فإذا كان العمال لدى شركة محدودة المسؤولية؛ فالشركة هي صاحب العمل. ولا يوجد في نص المادة حكمًا عامًا يعتبر كل شركة يشترك فيها مالك أو مدير واحد صاحب عمل واحدًا مع بقية الشركات. كما أن المادة (١٥٠) تجعل الجزاءات الإدارية خاضعة لقرار من الوزير، وهو ما يقتضي وضوح نوع الجزاء ونطاقه وضوابطه.

وتظهر المشكلة كذلك في جمع المالك والشريك والمدير والمفوض بالتوقيع والمستفيد الحقيقي في سلة واحدة. هذه مراكز مختلفة: قد يكون الشريك مستثمرًا لا يُدير، والمدير مُحترفًا لا يملك، والمفوض موظفًا محدود الصلاحية، والشريك الصغير بعيدًا عن السيطرة. أما سجل المستفيد الحقيقي، وفق القرار رقم (٢٠٢٣/٤٢٤)؛ فهو أداة للشفافية ومعرفة من يملك أو يسيطر فعليًا؛ وليس حكمًا مسبقًا بإدانته، ولا نصًا يدمج ذمم جميع الشركات التي يرتبط بها.

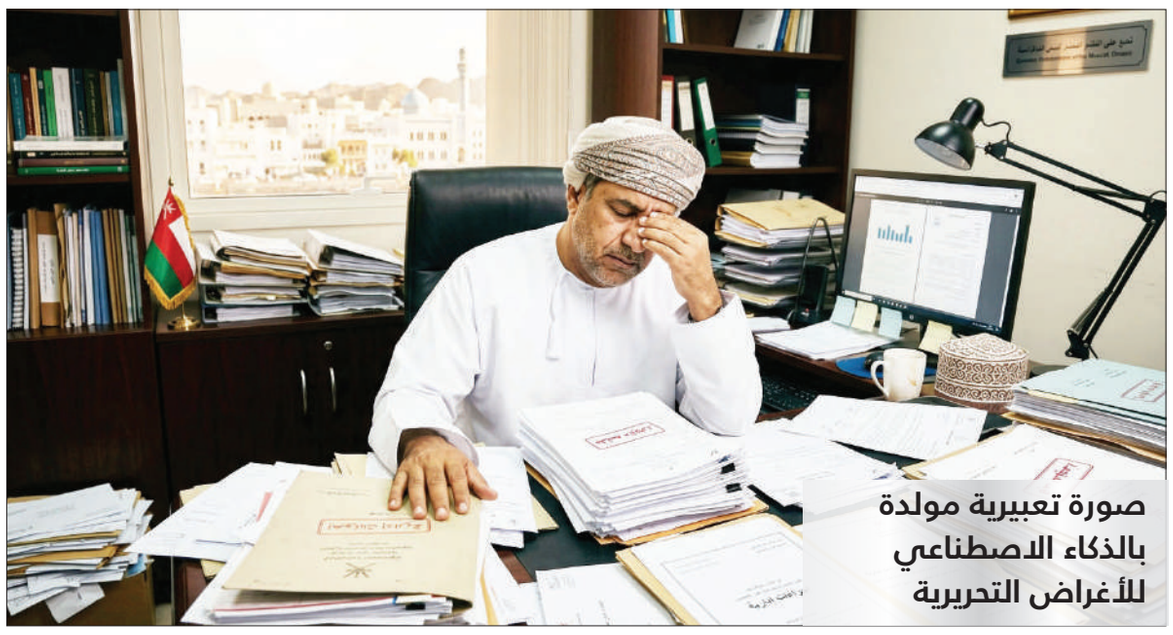

صورة تعبيرية مولدة بالذكاء الاصطناعي للأغراض التحريرية

الربط الإلكتروني: معرفة أكثر لا مسؤولية أوسع

لا خلاف على أهمية الربط بين وزارة التجارة ووزارة العمل وجهاز الضرائب والشرطة والبلديات وغيرها من الجهات. الدولة الحديثة لا يمكن أن تدير الاقتصاد بملفات منفصلة لا تتحدث مع بعضها. والربط الرقمي يساعد على اكتشاف التناقضات وتحديث البيانات وتتبع المخالفات، وهو في ذلك مكسب إداري ينبغي تطويره.

غير أن معرفة العلاقات لا تعني وحدة المسؤولية. قد تعرض الشاشة شخصًا شريكًا في شركة، ومديرًا في ثانية، ومفوضًا في ثالثة، ومستفيدًا حقيقيًا من رابعة؛ لكنها لا تخبرنا، من دون تحقيق، من اتخذ القرار المخالف، ولا ما إذا كانت الشركات قد خلطت أموالها أو نقلت أصولها أو عملت كمشروع واحد. قاعدة البيانات تقدم واقعة أولية، والقانون هو الذي يمنحها أثرها بعد الفحص والإثبات.

ولهذا لا أطمئنُ إلى أن يصبح لون إشارة أمام اسم شخص، أساسًا لتعطيل كيان كامل. التقنية قادرة على تنفيذ قرار واسع في ثوانٍ، لكن سهولة التنفيذ ليست دليلًا على عدالته. وكلما ازدادت قدرة النظام الإلكتروني، ازدادت الحاجة إلى معايير منشورة وقرار مسبب وطريق سريع لتصحيح الخطأ.

استقلال الشركة ليس حصانة للغش

القول باستقلال الشركات لا ينبغي أن يُفهم دفاعًا عن المُحتالين. القانون نفسه يعرف متى يتجاوز الشكل الظاهر: الشريك المتضامن مسؤول وفق طبيعة الشركة، والضامن الشخصي يلتزم بضمانه، والمدير يسأل عن غشه أو تزويره أو خطئه الذي سبب الضرر، ونقل الأصول صوريًا للإضرار بالدائنين لا يحظى بالحماية لمجرد أنه تم بين شركتين.

وفي شركة الشخص الواحد، تقرر المادة (٢٩٦) مسؤولية المالك في أمواله الخاصة إذا قام بسوء نية بتصفيتها أو وقف نشاطها قبل انتهاء مدتها أو تحقق غرضها، أو إذا لم يفصل بين أعمالها وأعماله الخاصة. ما يميز ذا النص أنه لا يفترض سوء النية من مجرد الملكية، بل يحدد السلوك الذي يهدم الحماية ثم يرتب عليه المسؤولية. هذا هو المنهج السليم: فعل محدد، ودليل، ومسؤول معروف.

أما التعثُّر أو انتهاء السجل أو تراكم الديون فلا يثبت بذاته الاحتيال. التجارة بطبيعتها معرضة للربح والخسارة، وقد يتعثر المشروع لأسباب خارجة عن سيطرة أصحابها بسبب قرار حكومي، أو عميل كبير، أو تغير في السوق، أو خلاف بين الشركاء، أو حتى سوء إدارة لا يرقى إلى الغِش. لا يجوز أن يتحول الفشل التجاري إلى قرينة أخلاقية، ولا تعدد الشركات إلى افتراض دائم بسوء النية.

المقارنة الدولية.. وما لا تقوله!

استُشهد في النقاش بالمملكة المتحدة وسنغافورة. في البلدين توجد قواعد لاستبعاد مدير ثبت سوء سلوكه أو عدم صلاحيته من تولي مناصب إدارية أخرى. لكن الجزاء هناك يقع على المدير وفق حكم أو إجراء قانوني محدد، ولا يجعل الشركات الأخرى ضامنة لديون الشركة التي أدت إلى استبعاده. الفكرة هي منع شخص غير صالح من الإدارة، لا إلغاء استقلال كل شركة عرفته في يوم من الأيام.

وفي دولة الإمارات، توجد قواعد خاصة في نظام حماية الأجور قد تمد بعض التدابير إلى منشآت أخرى مملوكة للأشخاص أنفسهم. غير أن وجود قاعدة خاصة هو في ذاته دليل على أن هذا الامتداد يحتاج إلى نص يحدد شروطه ونطاقه، لا إلى شعار عام. كما أن جمع نماذج قانونية وتنظيمية مختلفة تحت مسمى الربط المانع بين الكيانات «Cross-Entity Blocking» لا يُنشئ بذاته قاعدة قانونية عُمانية، ولا يُغني عن التحقُّق من السند القانوني، وضوابط تطبيق الإجراء، وضمانات التظلم والطعن.

الثمن الاقتصادي لامتداد العقوبة

وما يثير القلق اقتصاديًا أن آثار هذا الإجراء لا تظل محصورة في الشركة المخالفة، بل قد تمتد إلى مشروعات أخرى مستقلة عنها. فالمستثمر يؤسس شركات منفصلة للتوسع في أنشطة جديدة، لتوزيع المخاطر، وحماية كل مشروع من تعثر مشروع آخر، من دون تعريض أعماله جميعها لخطر واحد. فإذا أصبحت مخالفة تقع في شركة سببًا لتعطيل شركات أخرى ملتزمة، فقد استقلال كل مشروع معناه العملي، وأصبحت المسؤولية المحدودة ضمانة غير مستقرة. ويؤدي ذلك إلى رفع مخاطر الاستثمار وتكاليفه، وإضعاف الرغبة في تأسيس مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة.

وقد تكون الشركة الأولى متعثرة فعلًا، فيما الثانية ناجحة وتدفع أجورها وضرائبها ورسومها. حين تتوقف خدمات الثانية قد تعجز عن تجديد ترخيص أو تنفيذ عقد أو استقدام عامل تحتاج إليه، فتتراجع تدفقاتها وتتعثر هي أيضًا. بدلًا من احتواء المشكلة نكون قد نقلناها، وبدلًا من حماية وظائف قائمة نكون قد عرضناها للخطر. ثمَّ إنَّ الشركة السليمة ليست مالكها وحده. فيها شركاء ربما لا يعرفون شيئًا عن الشركة المخالفة، وعمال يعتمدون على رواتبهم، ودائنون منحوا الائتمان على أساس ذمتها المستقلة. الضغط عليها لتحمل التزام لا يخصها يحمّل هؤلاء كلفة تصرف لم يشاركوا فيه.

ومن المفارقة أن إجراءً يقال إنه يحمي العمال قد يهدد أجور عمال آخرين.

وستقرأ البنوك والمستثمرون هذا الخطر بطريقتهم. البنك الذي لا يستطيع حصر مخاطر الشركة في ميزانيتها سيوسع دائرة الفحص، ويرفع الضمانات وكلفة الائتمان، وقد يحجم عن التمويل. والشريك الجديد سيخشى أن يحمل أحد الشركاء معه تاريخًا تنظيميًا يمتد إلى المشروع. أما المستثمر الأجنبي، فأكثر ما يهمه بعد سهولة التأسيس هو إمكان توقع القرار واستقرار القاعدة.

حتى الشفافية قد تتضرر. فإذا أصبح ظهور اسم المستثمر في أكثر من كيان مصدرًا لخطر جماعي، فقد يدفع ذلك بعضهم إلى ملكيات صورية وترتيبات أكثر تعقيدًا لإخفاء العلاقة. وهكذا يعاقب النظام المستثمر الذي يفصح، ويكافئ من يجيد الاختباء. الأجدى أن تستخدم بيانات المستفيد الحقيقي لكشف إساءة الاستعمال وإثباتها، لا أن يصبح الإفصاح نفسه قرينة ضد صاحبه.

من الإجراء التنظيمي إلى التعسُّف الإداري

ليس كل امتداد للقيود تعسفًا. إذا أجاز القانون الإجراء، وثبتت علاقة الشركة الأخرى بالتحايل، وصدر قرار مسبب ومتناسب، فنحن أمام أداة مشروعة لحماية الحقوق. لكن الصورة تختلف حين تُعطل شركة لمجرد اشتراكها في مالك أو مدير، من دون نص صريح أو دليل على سيطرة أو تحايل أو علاقة سببية. عندئذ يقترب الإجراء من التعسف الإداري والتعسف في استعمال السلطة، لأنه ينقل أثر الجزاء إلى غير من ثبتت مسؤوليته.

قد تدفع قسوة الأثر بعض المتضررين إلى تسميته بلطجة أو قرصنة إدارية. لا أرى أن هذين الوصفين يخدمان الحجة؛ فهما انفعاليان ويحملان إيحاءات جنائية قد تصرف النقاش عن أصله. الوصف الأدق هو الإكراه الإداري والعقوبة الجماعية الاقتصادية: تصبح الشركة السليمة أشبه برهينة تنظيمية، تُعطل خدماتها للضغط من أجل تسوية مخالفة في شركة أخرى. ليست المشكلة في قوة الدولة على إنفاذ القانون، بل في توجيه هذه القوة إلى غير المسؤول عن المخالفة.

ما يقوله النظام الأساسي للدولة

ولا يقف الاعتراض على امتداد أثر المخالفة عند حدود قانون الشركات واستقلال الذمة المالية. فالنظام الأساسي للدولة يرسم للإدارة والاقتصاد معًا إطارًا أوسع ينبغي أن تقرأ في ضوئه مثل هذه الإجراءات. المادة (١٣) تجعل من إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة ويرعى المصالح العليا للوطن مبدًا موجهًا لسياسة الدولة. ومعنى ذلك أن كفاءة الإدارة لا تقاس فقط بقدرتها على إيقاف الخدمة، بل بقدرتها على تحديد المسؤول، وتسبيب قرارها، ومنع انتقال الضرر إلى من لم يرتكب المخالفة.

وتأتي المادة (١٤) في صميم الجانب الاقتصادي من هذا النقاش؛ فهي تكفل حرية النشاط الاقتصادي، وتقرر تشجيع الاستثمار وتوفير الضمانات والتسهيلات اللازمة له، وتربط ذلك بالتنمية وزيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل. ولهذا لا يجوز تقييم الإجراء الإداري من زاوية قدرته على الضغط وحدها. يجب أن يحسب أيضًا ما قد يسببه من تعطيل لشركة منتجة، أو تهديد لوظائف قائمة، أو إرباك لعقود وائتمان، أو إضعاف لثقة المستثمر في إمكان توقع القرار الإداري.

أما المادة (٢٦) فتقرر أن العقوبة شخصية. وينبغي هنا أن نكون دقيقين: النص ورد في سياق الجرائم والعقوبات، ووقف الخدمات قد يوصف قانونًا بأنه تدبير أو جزاء إداري لا عقوبة جنائية؛ لذلك لا يصح القول إن المادة تحسم وحدها بطلان كل أثر إداري يمتد إلى كيان آخر. لكن شخصية المسؤولية تظل مبدًا دستوريًا مهمًا في تفسير حدود السلطة الإدارية، ولا ينبغي أن يصبح تغيير الاسم من «عقوبة» إلى «إجراء تنظيمي» طريقًا لتجاوز جوهره، متى كان الإجراء في حقيقته يحمل أثرًا عقابيًا بالغًا على شركة لم ترتكب المخالفة ولم تستفد منها.

هذا لا يجرد الإدارة من أدواتها في مواجهة التحايل الحقيقي. فلها أن تتدخل عندما تثبت الشركة الصورية، أو نقل الأصول للإضرار بالدائنين، أو وحدة الإدارة الفعلية، أو إساءة استعمال الشخصية الاعتبارية، أو حين يجيز نص صريح امتداد الإجراء بشروط محددة. لكن الفارق كبير بين مسؤولية تبنى على وقائع وتحقيق وقرار مسبب، وبين مسؤولية تنشئها المنصة تلقائيًا لمجرد ظهور اسم الشخص نفسه في أكثر من سجل.

وتكتمل الصورة بما تقرره المواد (٣٠) و(٧٦) و(٧٩): حق التقاضي مصون، وسيادة القانون أساس الحكم، والمنازعات الإدارية من اختصاص القضاء الإداري. لذلك يجب أن يعرف المتضرر سبب الإيقاف وسنده ونطاقه ومدته، وأن يجد طريقًا سريعًا وفعَّالًا للتصحيح والتظلُّم والطعن، وأن يرفع القيد فور زوال سببه. أما الحظر المفتوح أو غير المُسبَّب، فقد ينقلب من وسيلة لتنفيذ القانون إلى صورة من صور التعسُّف الإداري وإلى عبء على الاقتصاد أكثر من كونه حماية للسوق.

المطلوب تنظيم أدق لا رقابة أضعف

لا أقترحُ إلغاء الإيقاف ولا ترك المخالف يُبدِّل أسماء شركاته كلما ضاق عليه الخناق. المطلوب- في تقديري- نظام أدق وأقوى؛ لأنه يضرب موضع المخالفة ولا يبعثر أثره على السوق. ويمكن أن يقوم هذا النظام على ضمانات عملية واضحة:

• تعريف المخالفات الجسيمة وحصرها ونشرها، بحيث لا يبقى الوصف عبارة مرنة تتغير من حالة إلى أخرى.

• تحديد معنى الكيان المرتبط ونسبة الملكية أو السيطرة المؤثِّرة، مع التمييز بين المالك المُسيطر والشريك الصغير والمدير المهني والمُفوَّض المحدود.

• اشتراط دليل على العلاقة السببية أو إساءة الاستعمال قبل مَدِّ الإجراء إلى شركة أخرى، لا الاكتفاء بوجود اسم مشترك في قاعدة البيانات.

• إصدار قرار مكتوب ومُسبَّب يُبيِّن النص والمخالفة والكيانات والخدمات المشمولة ومدة الإيقاف وما يلزم لرفعه.

• تمكين أصحاب الشأن من الرد والتصحيح والتظلُّم أمام مسار سريع وفعَّال، ورفع القيد فور زوال سببه أو ثبوت خطأ الربط.

• مُراعاة التناسب وحماية حقوق الشركاء والعمال والدائنين الأبرياء، وعدم وقف الخدمات اللازمة لدفع الأجور أو إتمام التصفية أو معالجة المخالفة.

هذه الضمانات ليست ترفًا قانونيًا؛ فالمستثمر يحتاج إلى معرفة القاعدة قبل أن يضع ماله، والبنك يحتاج إلى تسعير الخطر، والشريك يريد أن يطمئن إلى أنه لن يدفع ثمن قرار خارج سيطرته، والموظف الحكومي نفسه يحتاج إلى معيار يحمي قراره من التفاوت والاجتهاد الشخصي. الوضوح لا يضعف هيبة الإدارة؛ بل يمنحها شرعية ومصداقية أكبر.

الخاتمة: حاسبوا المُخالِف ولا تعاقبوا الاقتصاد

خلاصة الرأي أن حماية السوق لا تكون بافتراض أن كل مُستثمر مُتعدِّد الشركات مُتحايل، ولا بتعطيل شركة ناجحة للضغط على شركة متعثرة. الحماية الحقيقية هي أن نصل إلى المخالف، ونثبت فعله، ونسترد ما نقله صوريًا، ونمنعه من تكرار المخالفة، من دون أن نهدم في الطريق شركات سليمة توفر عملًا وتدفع أجورًا وضرائب ورسومًا.

وهذه ليست مطالبة بتقديم الاقتصاد على القانون، بل دعوة إلى تطبيق القانون على نحو يحقق غايته؛ فالنظام الأساسي للدولة يجمع بين الإدارة السليمة وسيادة القانون وحرية النشاط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار؛ ولا يجوز أن تؤخذ واحدة من هذه الغايات بمعزل عن الأخرى. حماية الحقوق واجبة، لكن وسيلتها يجب أن تكون مشروعة ومحددة ومتناسبة وموجهة إلى المسؤول الحقيقي. الدولة القوية ليست التي تستطيع إيقاف أكبر عدد من الكيانات بضغطة زر، وإنما التي تميز بين المخالف والمرتبط به، وبين العلاقة الظاهرة والمسؤولية الثابتة، ثم تحاسب بدقة وعدل. وحين يعرف المستثمر أن القانون سيلاحق الغش فعلًا، لكنه لن يأخذه بذنب غيره، تتحقق حماية السوق وتتقوى الثقة في الدولة والاقتصاد معًا.

المعادلة العادلة: لا يفلت المُخالِف من المساءلة، ولا يُعاقب المُلتزِم بذنب غيره.

****

المراجع القانونية والتنظيمية الأساسية

١- قانون السجل التجاري العُماني

٢- قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٩/١٨

٣- قانون العمل العُماني - وزارة العمل

٤- لائحة تنظيم إجراءات معرفة المستفيد الحقيقي، القرار رقم ٢٠٢٣/٤٢٤

٥- النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٢١/٦

٦- الحكومة البريطانية: استبعاد مديري الشركات

٧- هيئة المحاسبة وتنظيم الشركات في سنغافورة: الاستبعاد والمنع

٨- وزارة الموارد البشرية والتوطين الإماراتية: نظام حماية الأجور

** الرئيس الأسبق للجمعية الاقتصادية العُمانية، والرئيس الأسبق للجنة الاقتصادية بمجلس الدولة

1 فترات المَحْل والجَفاف في عُمان
سلمى بنت سيف البطاشي

2 الاحتفال بالمولد النبوي الشريف
د. خالد بن علي الخوالدي

3 لماذا لا يأتي الاستثمار رغم الجاهزية؟
علي بن محمد جمعة اللواتي

4 حين تفقد الأمة ميزانها
عمر بن قاسم السالمي

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

لقراءة جميع المقالات زوروا: https://alroya.om/category/3

القطاع الصناعي والنمو الاقتصادي

نجحت السياسات والمبادرات الوطنية في تحقيق معدلات نمو إيجابية بالقطاع الصناعي، بما يحقق مُستهدفات "الاستراتيجية الصناعية ٢٠٤٠"؛ حيث يشهد القطاع الصناعي تحولاً نوعيًّا من التوسع الكمي في المنشآت والإنتاج إلى بناء قاعدة صناعية أكثر ارتباطا بالتقنيات الحديثة وسلاسل التوريد المحلية ورفع القيمة المضافة وتأهيل الكفاءات الوطنية.

وهذا ما أكدته تصريحات معالي وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار؛ إذ ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في القطاع الصناعي؛ الأمر الذي يُبرهن جاذبية سلطنة عُمان كوجهة استثمارية صناعية، علاوة على الثقة المتزايدة في المقومات التي تتمتع بها؛ سواء من حيث الموقع الاستراتيجي أو البنية الأساسية المتطورة، إضافة إلى المناطق الاقتصادية والصناعية المتكاملة، والحوافز الاستثمارية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق إقليميًّا ودوليًّا.

وتكشف الأرقام أن قيمة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عُمان حتى نهاية العام الماضي سجلت ٣,٧ مليار ريال عُماني، وخلال الربع الأول فقط من العام الجاري وصلت إلى ٨٦٩ مليون ريال عُماني، وهو ما يؤكد الدور اللافت للقطاع في دعم النمو الاقتصادي.

ومما يبعث على التفاؤل، أن الاستراتيجية الصناعية تستهدف رفع قيمة مساهمة الصناعات التحويلية إلى ٥,٤٤ مليار ريال بحلول عام ٢٠٣٠، لتصل إلى ١٠,٧ مليار ريال في ٢٠٤٠.

إنَّ هذه المؤشرات الواعدة لتؤكد أن اقتصادنا الوطني، وفي القلب منه القطاع الصناعي، يمضي نحو تحقيق الأهداف المرسومة، في ظل النهضة المتجددة التي يقودها عاهل البلاد المفدى- أيده الله- وبما يُحقق تطلعات المواطن في معيشة كريمة ومزدهرة.

الرؤية
الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبيها

الرمز وحدوة الحصان والأمل

نمير بن سالم آل سعيد

منذ زمن بعيد والإنسان يتخذ من الرمز ما يمنحه الأمل ويبث فيه روح التفاؤل، ويذكره بأنَّ القادم أجمل، وأن الحظ قد يطرق بابه من حيث لا يحتسب، ومن بين تلك الرموز التي يتطلع إليها فئة من الناس هي حدوة الحصان، والتي تحوَّلت مع مرور الأيام من قطعة حديد معقوفة تثبت على حافر الحصان إلى رمز للتفاؤل والحظ السعيد!

ويُروَى أنَّ حدادًا يعمل في صناعة الحدوات وإصلاحها، بالإضافة إلى أعمال الحدادة المختلفة، أقام ورشته في مكان مُقفر على مسار الخيول في أسفارها، وفي أحد الأيام ظهر له حصان دون فارسه، وبخبرته بالخيول أدرك أن من أتاه ليس إلّا شيطانًا مُتلبِّسًا بهيئة حصان، وقد جاء للإضرار به باحثًا عن ضحية يقتنصها.

فكتَمَ الحداد خوفه وتظاهر بالابتهاج بمقدمه، وأخذ يُنظف الغُبار عن رقبته وظهره وأقدامه، مُبديًا العناية به. وفي غفلة منه، باغته بتقييده بسلاسل حديدية ثقيلة وثبت الحدوات في حوافره. فتوسَّل الشيطان إليه لأن يُطلق سراحه، واعدًا إيَّاه بتنفيذ ما يطلبه؛ فطلب منه أن ألا يضُر شخصًا أو بيتًا أو موقعًا تُثبَّت فيه حدوة حصان. فوافق الشيطان على ذلك، فخلَّصه الحداد من قيده مُطلقًا سراحه.

وهكذا ارتَبطت حدوة الحصان منذ ذلك الزمان بالحماية وإبعاد الشر، وجلب الحظ، والتفاؤل والخير، لأن الشيطان وأعوانه لا يقتربون من موضع وجودها.

ويعتقد أن تثبيتها بزاويتيها المنفرجتين إلى الأعلى كوعاء يمنح صاحبها الحظ السعيد؛ فتتيسر أموره ويكون التوفيق حليفه. وإذا ثُبِّتَت الحدوة إلى الأسفل فسينال أيضًا من هو تحتها حظه من الطالع السعيد.

وليس غريبًا أن يتعلق الإنسان بالرموز؛ فهو بطبيعته يبحث لوجوده العابر الضئيل في هذا الكون الشاسع عن معنى يؤمن به ويُوليه أمره، ليُخفِّف عنه ويشُدَّ من أزره، ويمنحه شيئًا من الطمأنينة والأمل، حين يجد نفسه أمام معوقات وتحديات تتجاوز قدرته المحدودة على التحكم بها، والعجز عن فهم أسباب حدوثها له، وما يترتَّب عليها من نتائج يصعب عليه تفاديها أو تغييرها.

ومن هذه الرموز آلهة متنوعة تحظى بالعبادة والتقديس من اتباعها، ورموز تتمثل في أشخاص يتطلع عموم الناس إليهم باحترام وتقدير في محيطهم، ويعهدون إليهم بأمرهم، ويطلبون منهم معونتهم.

ورموز تتمثل في مجسمات تراثية ومواقع أثرية ومظاهر ارتبطت لدى بعض الشعوب بالتقرب وطلب العون والبركة، وغيرها من الرموز.

القيمة تكمن في المعنى الذي يودعه الجمع في الرمز ليتعلقوا به معنويًا ويفردوا له مساحة في ذواتهم ووجدانهم.

ولذا استمرت الرموز حيَّة متوارثة جيلًا بعد جيل؛ فوصلت من الماضي إلى الحاضر، وتواصل طريقها إلى المستقبل؛ فالناس يتفاءلون بها، ويطمئنوا لوجودها، لأنها تخاطب شعورًا عميقًا في نفوسهم وتلامس مشاعر ارتبطت بحياتهم وماضيهم.

والإنسان يبحث عن دلالات رمزيه تتجاوز هيئتها المادية، لتمنحه الأمل، وتكون نورًا في قلبه يتشبث به، حتى ولو كانت حدوة حصان، فيتطلع إليها بتفاؤل، فتقدِّم له الدافع للعمل والتقدم بدلًا من اليأس والقنوت والتراجع والانزواء بانتظار نهايته.

وتراه يُعلِّقها أمام بيته أو في موقع عمله أو في سيارته أو غيرها من الأماكن المختلفة، ليس لأنه ينتظر أن تُغيِّر مستقبله وتُحقِّق أمنياته أو ترسم له مساره بما يُسعده، وإنما ليضع أمام ناظريه، رمزًا يُذكره بأن يبقى متفائلًا دائمًا حين تتعقد الأمور وتصعب الأحوال.

إنَّ الأمل الذي يبقى حيًا- وإن طال الطريق- فلا بُد من الحظ أن يفتح له أبوابه، والتفاؤل يدفع إلى السعي المُخلص، والسعي المُخلص يقود إلى التغيير نحو الأفضل لكل روح توَّاقة إلى التقدم والنجاح.

ولذا فالتعلق بالرموز، والإيمان بها والانتماء إليها، ليس إلّا تمسُّكًا بما يطمئن المرء إلى أن آماله ستتحقق، وأن القادم أفضل بفرص جديدة لكل مُستحِقٍ.

منابر الظل!

د. محمد بن عوض المشيخي *

نعيشُ في عالم تموج فيه الأفكار المُضلِّلة والأخبار الملوَّثة والتحليلات التي تُعبِّر عن نفوس خبيثة تفتقدُ إلى المصداقية وتغيب عنها الحقيقة الواضحة للأعين وضوح الشمس المُشرقة، ولعل ما تقدمه هذه الأيام القنوات الفضائية العربية من ساعات طويلة من التفسيرات الخاطئة وغير المنطقية للأحداث، وخاصة ما يحدث في مضيق هرمز بين أمريكا وايران من صراع دام- وعلاقة ذلك بسلطنة عُمان، التي كان قدَرها وغايتها هو الثبات على مواقفها الراسخة والقائمة على المحافظة على حرية الملاحة في هذا الممر المائي، الذي يعد عصب الحياة للتجارة الدولية- لهو خير دليل على ما يحدث من تفسير رخيص لبعض من يطلق عليهم بـ"كبير الباحثين" في قنوات التضليل الإعلامي وأخواتها الذين ينطلقون من أجندة خاصة ومصالح شخصية، تُفقد الثقة بتلك المنابر التي اعتقدنا لسنوات بأنها تحترم المشاهد الذي لا يخفى عليه اليوم لا شاردة ولا واردة، ويعرف الحقيقة أكثر من أولئك الذين يزعمون بأنهم محللون محايدون.

لكن غاب عنهم جميعًا أن هناك من قرأ التاريخ والجغرافيا واستوعبهما بكل تفاصيلهما، ويدرك كل الحقيقة عن جغرافية عُمان وحدودها التاريخية والتي تعد أقدم كيان سياسي في الإقليم، وقبل ذلك كله الاتفاقيات التي وقعت عبر العقود بينها وبين جيرانها.

لا شك أن سلطنة عُمان من الدول القلائل في هذا العالم التي تعتمد على قيم ومبادئ ثابتة لا تحيد عنها، لأنها تُعبِّر عن واقع وانسجام الشعب العُماني وقيادته الحكيمة التي بنت سياستها منذ الأزل على حُسن الجوار واحترام القانون الدولي وقبل ذلك كله التعايش السلمي بين مختلف الشعوب والاجناس؛ منطلقة من قيم التسامح ونبذ العنف والإرهاب؛ وعدم التدخل في شؤون الغير. كما نجحت القيادة العُمانية منذ سنوات طويلة في العمل كصمام أمان لوقف الحروب وحل النزاعات بين الدول؛ حيث ينظر العالم من أقصاه إلى أقصاه على أنها الشريك النزيه والوسيط المتزن الذي لا غنى عنه لدى جميع الأطراف؛ فعُمان هي الملاذ الآمن للجميع من أراد السلام بعيدا عن تجارة الحروب والسيطرة على الاخرين.

صحيحٌ أن كثيرًا من المنابر الإعلامية المحترمة أنصفت السلطنة وعبَّرت عن واقع ما يدور في هذا المضيق وعكست بكل وضوح النوايا العُمانية وجهودها الخيرة للمحافظة على السلام القائم على العدل والرجوع إلى الاتفاقيات الدولية التي تنظم المرور الآمن في هرمز قبل العدوان الأمريكي الإسرائيلي في فبراير الماضي.

لكن يبدو لي أن غياب الأصوات العُمانية عن الساحة الإعلامية في القنوات ذات التأثير، قد فتح الباب على مصراعيه أمام المنافقين للتطاول على بلدنا، وتقديم أنصاف الحقائق للجمهور، وخاصة ما يُعرف بالرأي العام المُنقاد في العالم العربي.

ووسط هذا التضليل الإعلامي والتخبط غير المسبوق من جيوش المحللين للشؤون العامة في المنصات الإعلامية الذين في حقيقة الأمر ينظرون بعين واحدة فقط وهي العين التي جنَّدتهم ولقنتهم ما يقوله للملأ في غياب واضح لمعايير الإعلام المتمثلة في الصدق والموضوعية والتوازن، فإننا ندعو من هذه الزاوية الأسبوعية من يتولى صناعة القرار في بلدنا إلى الإسراع بتأسيس قناة فضائية عُمانية ذات طابع دولي، لكونها أصبحت من الأولويات في المرحلة المقبلة؛ لكي تُعبِّر عن توجه السلطنة وسياستها في المجالات الإعلامية والسياسية والاقتصادية.

هذا المشروع الطموح إذا ما رأى النور في قادم الوقت، يحتاج إلى أركان ثلاثية الابعاد؛ وهي: تخصيص الموارد المالية الكافية، وجذب الكوادر الإعلامية التي تتميز بالإبداع والمهارات العالية في إعداد الرسالة الإعلامية التي تخترق القلوب والعقول، بينما يتمثل البعد الثالث في الحرية المسؤولة؛ فلا يمكن لأي مشروع إعلامي واعد أن يُحقِّق غاية المشاهدين بدون إرادة سياسية تصدر من القيادة العُليا في أي بلد في العالم وتسمح بسقف معقول من حرية الرأي، وذلك لتناول مختلف القضايا التي تهم الناس بالنقد البنَّاء.

* **أكاديمي وباحث مختص في الرأي العام والاتصال الجماهيري**

الوعي المزيف.. حين نعتقد أننا نفكر

د. محمد بن خلفان العاصمي

أخطر أشكال التأثير ليست تلك التي تجبر الإنسان على اعتناق فكرة، بل تلك التي تجعله يعتقد أن الفكرة التي اعتنقها هي اختياره الحر، هذا التأثير يظهر لك كيف يمكن أن نعتنق أفكارًا ليست من صميم قناعاتنا وانما بفعل أساليب ومنهجيات تمارس علينا تجعلنا نسير بهذا الاتجاه معتقدين أننا نختار طريقنا بحرية تامة، لقد وجدنا أنفسنا منساقين لأفكار لم نناقشها مع أنفسنا من قبل، لم ندرك أنها قناعاتنا إلا بعدما أصبحنا ندافع عنها ونتعامل معها وكأنها ولدت معنا.

قد يعرف الإنسان الكثير، لكنه لا يفهم ما يعرف. وقد يفهم، لكنه لا يتصرف وفق ما فهم، وتكمن الإشكالية الحقيقية في المجتمعات ان الأفراد يمتلكون الكثير من المعلومات والمعارف، وقد يفهم بعضهم هذه المعلومات، لكن الكثير منهم لا يدركون عمق هذه المعرفة، ولا يتبنون مواقف مسؤولة نتيجة هذا الفهم، ولا يتصرفون وفقه، بل ولا يسلكون سلوكًا يتوافق مع هذه معرفتهم وفهمهم، وهذه هي اشكالية الوعي لدى الإنسان، وتعاني المجتمعات البشرية في هذا الوقت من وفرة المعلومات وتدني الوعي.

وكثيرٌ مما نعتقده لا يكون ناتجًا عن قناعاتنا، فهناك سلسلة مترابطة من المؤثرات التي تشكل هذه القناعات؛ فالأسرة والمدرسة والمجتمع والإعلام والمؤثرون كلهم يشاركون في تشكيل هذه القناعات، وهنا لا بُد من أن يكون للوعي دور في توجيه أفكارنا وسلوكنا؛ فالآراء التي نكونها نحو قضية معينة هي نتاج هذا التفاعل والخبرات والمعلومات، اما القناعات فتأتي بعد ادراك وفهم وموازنة واختبار ولذلك نقول ان الرأي هو ما نعتقده، أما القناعة فهي ما نعتقده بعد أن نفكر فيه، والوعي هو أن ندرك لماذا نعتقده، وأن نملك الشجاعة لمراجعته.

لقد أصبحنا مُحاطين بوسائل يمكنها أن تحول الرأي إلى قناعة، فالتكرار للآراء والمواقف والأفكار الذي يحدث أمامنا كفيل بجعلنا نتبنى قناعات معينة، وهو من يحول هذه الأفكار إلى حقائق في أذهاننا، وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دورًا كبيرًا في هذا الجانب، فالخوارزميات وغرف الصدى والتفاعل الجماعي وتكرار الرسالة كل هذه الأساليب تصنع وعيًا مزيفًا، حيث نجد أثناء بحثنا عن موضوع معين أو حديثنا حول معلومة أن وسائل التواصل الاجتماعي بدأت في عرض نفس هذه المواضيع، ونتساءل باستغراب عن كيفية حدوث ذلك؟

بكل بساطة الخوارزميات هي تعني ما المحتوى الذي يُرجَّح أن يجذب انتباه هذا المستخدم، ما المواضيع التي يتوقف عندها وما الذي يجذب انتباهه، وتبدأ هذه التطبيقات في عرض كل ذلك عليه وبترتيب معين، وهذا يجعلنا نختار ونتابع هذه المواضيع ونشكل حولها افكار ومواقف وسلوكيات، كل ذلك يحدث ونحن نعتقد أن ذلك يحدث بشكل تلقائي وطبيعي وبدون قصد.

لا يقتصر الأمر على الفرد، حتى الجماعات يتم تشكيل قناعاتها بهذا الشكل؛ فالأفراد الذين يتعرضون إلى هذه البرمجة الممنهجة هم ذاتهم يشكلون المجتمع، لقد تحدث المؤرخ والفيلسوف الفرنسي جوستاف لوبون في نظرية "سيكولوجية الجماهير" عن هذا الأمر؛ وهو تفاعُل الأفراد مع سلوكٍ ما ينتشر بين الآخرين مثلما يحدث في الامواج المكسيكية للمشجعين؛ حيث تبدأ مجموعة بالفعل فتتبعها باقي المجموعات دون فهم لماذا يقومون بتلك الحركة.

وهكذا يتم صناعة الوعي المزيف في المجتمعات عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي؛ حيث تنشُر افكارًا سلبية مغلوطة حول قضية معينة، فتظهر بشكل متكرر وسريع ومتواصل ليظن الناس أنها حقيقة ثابتة، ويتم تشكيل قناعات الأفراد خاصة أولئك الذين لا ينتقلون من مرحلة تلقي المعلومة إلى فهمها وإدراكها والتعمق في تحليلها، فيتخذون مواقف بناءً على هذا الفهم السطحي.

والسؤال الاهم كيف يكون لدينا وعي حقيقي؟ وكيف يمكن ان يكون لدينا فكر مستقل مبني على قناعات؟ وكيف يمكننا التعامل مع كل هذه الأفكار والأحداث التي نعيشها بشكل يومي خاصة في وسائل التواصل الاجتماعي، والجواب يحتاج لكثير من النقاش والجهد والتعديل السلوكي، حيث يبدأ ذلك من طرح الاسئلة على النفس عند تلقي أي معلومة مثل لماذا وكيف واين، والشك المنهج الذي يوصلنا للحقيقة كما قال الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت: "لا ينبغي أن أقبل شيئًا على أنه حقيقة ما لم أكن متأكدًا منه يقينًا"، ثم أطلق عبارته الشهيرة "أنا أفكر إذن أنا موجود".

كما أن الوعي يتشكل بالقراءة والمعرفة وتعلم طرق التفكير الناقد، والقدرة على مخالفة الجميع عندما تتكون لدينا قناعة حول أمر ما، عندما نصل لهذه المرحلة عندها تكون اختياراتنا حقيقة وأفكارنا ناتجة عن قناعاتنا، وقناعاتنا تكون قد بنيت عن وعي ونكون نحن من اختارها بصدق.

الرؤية
يومية شاملة تصدرها مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير
حاتم بن حمد الطائي

التحرير
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤

الاقتصاد
محول: ٢٠٢ , ٢٠٤, ٢٠٥
businessdesk@alroya.info

المحليات
محول: ٢٠٧ , ٢٠٨
localdesk@alroya.info

الرياضة
محول: ٢١٤ , ٢١٥
sportdesk@alroya.info

الإعلانات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠١-فاكس : ٢٤٦٥٢٤٤٤
ads@alroya.info

الاشتراكات
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٢- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

التوزيع
هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٣- فاكس : ٢٤٦٥٢٤٠٤

الطباعة
وزارة الإعلام

شهد مشاركة دولية واسعة للارتقاء بمستوى الرعاية الصحية

المؤتمر العُماني لطب وجراحة الأذن والأنف والحنجرة يوصي بتعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في التشخيص والعلاج

صلالة- الرؤية

اختتم المؤتمر العُماني الخامس والعشرون لطب وجراحة الأذن والأنف والحنجرة، الذي نظمته الرابطة العُمانية لجراحة الأذن والأنف والحنجرة والرأس والعنق بالتعاون مع وزارة الصحة في ولاية صلالة، أعماله بعدد من التوصيات الرامية إلى الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية وتعزيز سلامة المرضى.

وأوصى المؤتمر في ختام أعماله بتعزيز استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في مجالي التشخيص والعلاج، ودعم العلاجات الحديثة والبيولوجية وفق أحدث الأدلة العلمية، إلى جانب تطوير برامج التدريب والتأهيل المستمر للكوادر الصحية. كما دعا المؤتمر إلى تعزيز البحث العلمي والتعاون المحلي والإقليمي والدولي، وتوحيد وتطوير البروتوكولات والمسارات العلاجية بما يسهم في رفع جودة الرعاية الصحية وتعزيز سلامة المرضى.

وشهد المؤتمر، الذي استمر يومين، مشاركة قرابة ٢٥٠ مشاركًا من الفئات الطبية والطبية المساعدة من مختلف المؤسسات الصحية العامة والخاصة، فيما حاضر خلاله نحو ٧٠ من الخبراء والأطباء الاستشاريين من محافظات سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول العربية وعدد من دول العالم.

وناقش المؤتمر عددًا من المحاور، من بينها أمراض الأذن والأنف والحنجرة، والمجرى الهوائي، والرأس والرقبة، وانقطاع التنفس أثناء النوم، وتجميل الأنف، والسمع والتوازن، وذلك عبر جلسات علمية وندوات وورش نقاشية.

وأكد الدكتور سنديب بالامول، استشاري الأشعة بمستشفى مانيبال بجمهورية الهند، تنوع محاور المؤتمر ومواكبتها للمستجدات العلمية في مجال طب وجراحة الأذن والأنف والحنجرة، مشيرًا إلى أنه قدم خلال المؤتمر محاضرة حول الأشعة المقطعية، سلط خلالها الضوء على تقنيات الأشعة وترجمتها وقراءتها بالشكل الصحيح.

من جانبها، أوضحت الدكتورة رابعة الكلباني، اختصاصية أولى طب وجراحة الحنجرة بمستشفى النهضة، أن المؤتمر سعى إلى تعزيز تبادل الخبرات والمعارف الطبية والاطلاع على أحدث المستجدات في مجال طب وجراحة الأذن والأنف والحنجرة، بما في ذلك التقنيات والأجهزة والأدوية الحديثة المستخدمة في التشخيص والعلاج.

وناقش المؤتمر على مدى يومي انعقاده العديد من المحاور حول: أمراض الأذن والأنف والحنجرة، المجرى الهوائي، الرأس والرقبة، انقطاع التنفس عند النوم، تجميل الأنف، السمع والتوازن، وذلك من خلال العديد من الجلسات العلمية والندوات والورش النقاشية.

وتناول محور أمراض الأذن والأنف والحنجرة العديد من المحاضرات منها: حالات زراعة القوقعة المعقدة، التحكم بالنزيف في أثناء جراحة الجيوب الأنفية وقاعدة الجمجمة بالمنظار، الإدارة المعاصرة لمرض كوشينغ، حالات الحنجرة النادرة وغير النمطية. واشتمل محور المجرى الهوائي على محاضرات: استئصال المنطقة المتضيقة من القصبة الهوائية وإعادة توصيل أطراف القصبة السليمة، تحسين نتائج إجراءات توسيع المجرى الهوائي.

ومن المحاضرات التي تضمنها محور الرأس والرقبة: استئصال العقد اللمفية في أورام الغدة الدرقية، الترميم الصعب في جراحة الرأس والرقبة. أما محور انقطاع التنفس عند النوم فشهد عدة محاضرات من بينها: جراحة المجرى الهوائي العلوي عند اليقظة لمن يعانون اضطرابات التنفس في أثناء النوم، العلاج الجراحي للشخير.

وفي محور تجميل الأنف فتضمن محاضرات: أساسيات تجميل الأنف، مبادئ الجراحة الترميمية التجميلية لتشوهات الأنف. أما محور السمع والتوازن فمن محاضراته: أسباب الدوار والصداع العنقي العضلي والوضعي، الصداع النصفي الدهليزي.

وهدف المؤتمر العماني الخامس والعشرين لطب وجراحة الأذن والأنف والحنجرة إلى الاطلاع على مستجدات طب الأذن والأنف والحنجرة والأدوية والتقنيات والأجهزة الحديثة المستخدمة في التشخيص والعلاج، والاستفادة من الخبرات والقامات العلمية المشاركة في المؤتمر، والتجارب العلاجية الناجحة باستخدام التقنيات الحديثة في هذا المجال.

يشار إلى أن المجلس العماني للاختصاصات الطبية اعتمد ٧٣,٥ ساعة تعليمية من الفئة (أ) للمشاركين في المؤتمر العماني الخامس والعشرين لطب وجراحة الأذن والأنف والحنجرة، وحلقات العمل المصاحبة.

وسبق المؤتمر ورشتا عمل عقدتا بمستشفى السلطان قابوس بصلالة، الأولى حول مجرى القصبة الهوائية وشهدت مشاركة واسعة من الفئة الطبية من مختلف مستشفيات سلطنة عمان، وحاضر خلالها محاضرون محليون متخصصون، أما ورشة العمل الثانية فكانت حول التخاطب والسمعيات، شارك فيها مختص السمعيات والتخاطب من مختلف المؤسسات الصحية في سلطنة عمان، وحاضر فيها عدد من المحاضرين من السعودية ومحاضرون دوليون آخرون.

ويعقب المؤتمر- اليوم وغدا الإثنين- ورشة عمل حول تشريح عظم الأذن الصدغي، يشارك في فعالياتها أطباء الأذن والأنف والحنجرة من مختلف المؤسسات الصحية في سلطنة عمان ومن خارجها وسيحاضر فيها محاضرون محليون ودوليون.

«مهرجان مسقط المسرحي» يفتح أبواب المشاركة حتى الأول من نوفمبر

مسقط- الرؤية

تستعد الجمعية العُمانية للمسرح لإقامة النسخة الأولى من «مهرجان مسقط المسرحي» خلال شهر ديسمبر المقبل، في خطوة تستهدف إيجاد منصة جديدة للعروض المسرحية العمانية، وفتح المجال أمام الفرق المسرحية والجامعات والكليات لتقديم تجاربها والتنافس ضمن تظاهرة مسرحية وطنية.

وبدأت الجمعية استقبال طلبات المشاركة في المهرجان، على أن يستمر التقديم حتى الأول من نوفمبر ٢٠٢٦، فيما ستخضع الأعمال المتقدمة لعملية مشاهدة وتقييم من قبل لجنة متخصصة تتولى اختيار العروض التي ستشارك في البرنامج النهائي للمهرجان.

ويشترط أن يكون العرض لم يسبق تقديمه داخل سلطنة عُمان، مع السماح بالعروض التي سبق إنتاجها وعرضها خارج السلطنة، شريطة ألا يتجاوز عمر إنتاجها عامين عند انطلاق المهرجان، كما يشترط أن يكون العرض مكتملاً من الناحية الفنية، وألا تقل مدته عن ٤٥ دقيقة ولا تتجاوز ٦٠ دقيقة، إلى جانب تقديم تسجيل مرئي كامل بجودة عالية.

وتشمل المشاركة الفرق المسرحية العمانية والجامعات والكليات العمانية، فيما تقتصر المنافسة على العروض المسرحية الجماعية، مع استبعاد عروض المونودراما والديودراما والبانتومايم، ولا يسمح للجهة المشاركة بالتقدم بأكثر من عرض واحد.

تعكس تنامي الحراك العمراني والاقتصادي في المحافظة

إصدار 27852 إباحة بناء في جنوب الباطنة خلال 5 سنوات

الرستاق- خالد بن سالم السيابي

تشهد محافظة جنوب الباطنة حراكًا عمرانيًا واقتصاديًا متناميًا تواكبه زيادة في أعمال التشييد والبناء والتوسع في الأنشطة السكنية والتجارية والاستثمارية بمختلف ولايات المحافظة، بما يعكس تنامي الطلب على الأراضي والخدمات المرتبطة بالتنمية العمرانية، ويعزز دور قطاع البناء والتشييد في دعم النشاط الاقتصادي المحلي.

وبلغ إجمالي إباحات البناء الصغرى والكبرى التي أصدرتها بلدية جنوب الباطنة خلال الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى ٢٠٢٥ عدد ٢٧,٨٥٢ إباحة بناء، منها ٢٥,٦٧٠ إباحة بناء كبرى و٢,١٨٢ إباحة بناء صغرى، بما يعكس حجم النشاط العمراني الذي شهدته المحافظة خلال تلك الفترة، حيث تم إصدار ١٢,٩١٣ إباحة كبرى في ولاية بركاء، و٥,٢٤٦ إباحة كبرى بولاية الرستاق، و٤,٩٩٠ إباحة بولاية المصنعة، و١,٠١٢ إباحة بولاية نخل، كما جرى إصدار ٩٤٠ إباحة بولاية وادي المعاول و٥٦٩ إباحة بولاية العوابي.

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

عبدالعزيز بن سعيد بن حمد الرواحي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 3876
الكائنة في ولاية الكامل والوافي
بالمربع: الوافي
والبالغ مساحتها: 1200 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

فقدان سند ملكية أرض

فقد المواطن/

أحمد بن سالم بن حميد البلوشي

سند ملكية أرضه السكنية رقم: 925
الكائنة في ولاية السويق
بالمربع: البطحاء
والبالغ مساحتها: 992 متر مربع

فعلى من يجده يرجى تسليمه إلى أقرب مركز شرطة

إعلان تعديل الشكل القانوني

تعلن شركة ثروة الهندسة والخدمات والمقيدة بالسجل التجاري رقم (1330024) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من (تاجر فرد) إلى شركة (محدودة المسؤولية) وفقا للمادة رقم (31) من قانون الشركات التجارية رقم 2019/18 وتعديلاته.

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار خلال 30 يوما من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان تعديل الشكل القانوني

استنادا لأحكام المادة 13 مكرر 2 من قانون الشركات 74/4 وتعديلاته، تعلن شركة قرية المغسر الحديثة للمقاولات والمقيدة بأمانة السجل التجاري تحت رقم (1007590) أنها بصدد تعديل شكلها القانوني من شركة (توصية) إلى (شركة الشخص الواحد).

وكل من له اعتراض على ذلك عليه أن يتقدم بأسباب اعتراضه لأمانة السجل التجاري بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بمسقط خلال شهر من تاريخ نشر هذا الإعلان.

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بصور
إعلان بيع قضائي

بناء على:

رقم التنفيذ (2024/9101/165)	الدائرة (تنفيذ شرعي)
الحق المطالب به (بإنهاء حالة الشيوع القائمة في تركة مورث طرفي الدعوى حسب الإعلام الشرعي المبين في الأسباب وفرز وتجنيب نصيب المدعي من التركة محل الدعوى والتصريح ببيع مشتملاتها لأحد الورثة أو غيرهم، وتوزيع الحصيلة، وذلك ببيعها في المزاد العلني في حال تعذر القسمة العينية أو اختلاف الورثة، على أن تكون لهم الأولوية في الشراء، وتخرج مصاريف البيع من أصل الثمن وبإلزام الطرفين بالمصاريف مناصفة).	

أسماء الأطراف	الصفة
بدر بن عبدالله بن محمد خميس العريمي	طالب التنفيذ

تعلن أمانة سر المحكمة عن بيع قضائي بالمزاد العلني بمقر المحكمة في تمام الساعة (10:00) صباحا من يوم الخميس الموافق: 2026/9/10 للعقار السابق توقيع الحجز عليه وهو كالآتي:

النوع	المكان	رقم	مربع	المساحة
صناعي	صور	159	SW78	1234 م2

وتقدر بسعر أساسي بمبلغ وقدره (230000 ر.ع مائتان وثلاثون ألف ريال عماني)

- ومن يرغب بالمعاينة التواصل مع الفاضل مدير مؤسسة النوخذة رقم هاتف/ 99223657

وعلى راغب الشراء الحضور في المكان والزمان المشار إليهما أعلاه على أن يدفع الراسي عليه المزاد الثمن فوراً بالإضافة إلى كافة المصاريف وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة عملاً بأحكام قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

المجلس الأعلى للقضاء
المحكمة الابتدائية بمسقط
دائرة شؤون التنفيذ بمسقط
إعلان قضائي «بطلب التنفيذ»

بناء على:

الحكم رقم (2023/1208/544)	الدائرة (تنفيذ مدني)	ملف التنفيذ (2025/9102/1150)
الحق المطالب به (حكمت المحكمة بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي للمدعية مبلغ ألف وخمسمائة ريال عماني (1500 ر.ع) تعويضا عن الإصابات التي لحقت بها، وألزمته بالمصاريف، ومائتي ريال عماني (200 ر.ع) مقابل أتعاب المحاماة، وبرفض ما زاد من طلبات).		

أسماء الأطراف	الصفة
مرام أحمد صالح الأنصاري	طالب التنفيذ
عبد العاطي حسن عقيل	منفذ ضده

ونظرا لتعذر إعلان المنفذ ضده بالطرق العادية، وعليه يعد هذا النشر إعلانا له متضمناً تكليفه بالوفاء بما هو مطلوب منه أعلاه خلال سبعة أيام من تاريخ هذا النشر، عملاً بنص المادتين (11) و (356) من قانون الإجراءات المدنية والتجارية.

أمانة سر المحكمة

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٤٤٤
في الفئة (٣٦) من أجل السلع / الخدمات:
السمسرة، وكلاء الإسكان، سمسرة التأمين، التقييم المالي التأمين والأعمال المصرفية والعقارات، ترتيب التمويل للمشاريع البناء، الشؤون العقارية.
باسم: النصر للتطوير
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٢ ر.ب: ١٣٠، محافظة مسقط، ولاية بوشر، الأنصب، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٤٤٦٥
في الفئة (٥) من أجل السلع / الخدمات:
إضافات غذائية (حليب الأطفال الرضع).
باسم: شركة كولالاك
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٨٧ ر.ب: ٢١٧، محافظة ظفار، ولاية صلالة، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/١٢/٢٠

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٥٧٣٥٩
في الفئة ٩ من أجل السلع / الخدمات:
قنوات توصيل الصوت، أجهزة شحن البطاريات الكهربائية، أجهزة كهربائية لتبديل التيار الكهربائي، بطاريات، كهربائية، أجهزة وأدوات وزن، أجهزة هاتف، طابعات عن بعد، أجهزة ملحقة بالحاسوب، أجهزة المودم، فأرة أدوات طرفية للحاسوب، وسائط تخزين بيانات بصرية، طابعات تستخدم مع أجهزة الحاسوب، لوحات إعلانات إلكترونية، سماعات الرأس، هواتف لاسلكية، حواسيب محمولة، هواتف ذكية، هواتف خلوية، أغلفة للهواتف الذكية، حافظات للهواتف الذكية، مقابس كهربائية.
باسم: أوسكار للإلكترونيات الحديثة للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٢/٩/٥

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٥١٦
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
بيع بصيلات مصابيح، بصيلات مصابيح كهربائية، مصابيح قوسية، مصابيح كهربائية، مصابيح، فوانيس للإضاءة، أغطية للمصابيح، أضواء السقف، مصابيح السلامة، مصابيح صينية، مصابيح صينية لزينة الحفلات.
باسم: الإضاءة الملونة الدولية
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٣٢٨، ص.ب: ٧٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٠٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات الطهاة الشخصية (إعداد أطباق ووجبات منزلية أو خاصة تتمثل في التسوق والطهي حسب ما يناسب المستهلك، التموين بالطعام والشراب، تزيين الطعام).
باسم: ابن سيف
الجنسية: عمانية
العنوان: محافظة الداخلية، ولاية نزوى، تنوف، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٥/٩/٢٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٧٢٩
في الفئة ٣٢ من أجل السلع / الخدمات:
خلاصات فواكه غير كحولية، مشروبات عصير فواكه غير كحولية.
باسم: هامة مسقط
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٤١١، ص.ب: ١٣١، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١٤

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٥٠٣
في الفئة ٣٩ من أجل السلع / الخدمات:
النقل اللوجيستي.
باسم: السراج للأعمال والخدمات
الجنسية: عمانية
العنوان: ر.ب: ٣٢٨ ص.ب: ٧٧، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠١٠٦١
في الفئة (٣٥) من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالمزاد العلني.
باسم: مزادات صحار العالمية
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/٢٢

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٣٥٨٢
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات صالونات التجميل.
باسم: سولاف سالم للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٢/٢٨

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٧٨٨١٥
في الفئة ٤٤ من أجل السلع / الخدمات:
خدمات صالونات التجميل.
باسم: سولاف سالم للتجارة
الجنسية: عمانية
العنوان: سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٤/٨/١٩

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٩٩٦٥٩
في الفئة ٤٠ من أجل السلع / الخدمات:
خياطة الملابس، تفصيل الملابس، خدمات التطريز، الخياطة.
باسم: دار الاطمئنان
الجنسية: عمانية
العنوان: الصاروج، ر.ب: ١١١ ص.ب: ١٢٣٩، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٦/١١

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
إعلان
يعلن المكتب الوطني للملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقاً لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٢٠٠٤٩٧
في الفئة ٣٥ من أجل السلع / الخدمات:
البيع بالتجزئة للآلات والمعدات.
باسم: الملاحة العالمية
الجنسية: عمانية
العنوان: ص.ب: ٩١ ص.ب: ٥١١، محافظة مسقط، ولاية السيب، المعبيلة الجنوبية، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب: ٢٠٢٦/٧/٦

«مكتب سلامة النقل» يباشر التحقيقات لمعرفة العوامل والملابسات

فاجعة على الطريق.. 6 وفيات و18 مصابًا في حادث تصادم مروري بولاية سمائل

مسقط- الرؤية

تباشر وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، ممثلةً بمكتب سلامة النقل، التحقيق في حادث التصادم المروري المأساوي الذي وقع على طريق السلطان ثويني بن سعيد بمنطقة وادي بني رواحة في ولاية سمائل، وذلك للوقوف على أسباب الحادث والعوامل والملابسات المرتبطة به.

وكانت شرطة عُمان السلطانية أفادت بتسجيل ٦ حالات وفاة و١٨ إصابة، بينها ٨ حالات حرجة، جراء الحادث الذي وقع مساء الجمعة في منطقة المحل بولاية سمائل، وأسفر عن أضرار بالغة لعدد من المركبات.

وبحسب المعلومات المُتاحة حول ملابسات الحادث، أفاد شهود عيان بأن شاحنة من نوع قاطرة ومقطورة محمّلة بالحديد والصلب، تسير على طريق السلطان ثويني بن سعيد باتجاه مسقط، اصطدمت بعدد من المركبات عندما واجه سائقها ازدحامًا مروريًا مفاجئًا، بالتزامن مع وجود حادث مروري سابق بالقرب من الموقع. وأشارت المعلومات إلى أن محاولة إيقاف الشاحنة والضغط المفاجئ على المكابح تسبب في تدحرج جزء من الحمولة الثقيلة من على المقطورة، لتصطدم بعدد من المركبات المحاذية، قبل أن تنحرف الشاحنة عن مسارها إلى الاتجاه المقابل، فيما استقرت الحمولة بين الحواجز الحديدية للطريق. وتشير المعطيات الأولية المتداولة إلى أن نحو ١٥ مركبة تأثرت بالحادث، فيما تعرضت بعض المركبات لأضرار جسيمة؛ الأمر الذي أدى إلى وقوع الوفيات والإصابات المسجلة.

وفي الأثناء، قالت شرطة عُمان السلطانية إنه سيتم استخدام مسار واحد في موقع الحادث المروري؛ وذلك بسبب أعمال تنظيف وإصلاح الطريق المتضرر جراء الحادث.

ودعت الشرطة مُستخدمي الطريق إلى استخدام المسار الرديف لتقليل الازدحام المروري عبر جسر العافية، ثم الانعطاف يمينًا وسلوك المسار القديم باتجاه محافظة مسقط، مع ضرورة ترك مسافات أمان كافية بين المركبات والالتزام بتعليمات السلامة المرورية.

ويعيد الحادث تسليط الضوء على متطلبات نقل الحمولات الثقيلة والاستثنائية وتأمينها على الطرق، ولا سيما الحمولات المعدنية كبيرة الحجم، التي قد تشكل خطرًا بالغًا على مستخدمي الطريق في حال تحركها أو انفصالها عن المقطورة.

وتبرز أهمية تشديد إجراءات السلامة المتعلقة بتثبيت هذه الحمولات، والتأكد من مطابقة وسائل نقلها للمواصفات والاشتراطات المعتمدة، إلى جانب مراعاة ظروف الطريق وحجم الحركة المرورية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان سلامة السائقين ومستخدمي الطريق.

نزيف يدمي القلوب!

الحوادث المرورية تقرع جرس الإنذار لضبط أوزان الشاحنات على الطريق

السيابي: ضرورة تكثيف الرقابة على الطرق.. وضبط الأوزان بالمقدمة

الشيدي: السلامة المرورية مسؤولية مشتركة.. وتغليظ العقوبات مطلب مُلِح

الرؤية- ريم الحامدية

أعاد الحادث المروري المأساوي الذي وقع مساء الجمعة في ولاية سمائل ملف السلامة المرورية إلى الواجهة، بعدما أسفر عن وفاة ٦ أشخاص وإصابة ١٨ آخرين، بينهم ٨ حالات حرجة، وفق ما أعلنته شرطة عُمان السلطانية.

الحادث الذي وقع على طريق السلطان ثويني بن سعيد بمنطقة وادي بني رواحة في ولاية سمائل، يدق جرس الإنذار تجاه أوزان الشاحنات ومدى ملاءمتها لضوابط السلامة المرورية وسعة الطريق والسرعات المقررة.

ويأتي الحادث في وقت تشير فيه البيانات الرسمية غير المدققة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية تسجيل ما يقارب ٧٥,٣ ألف حادث مروري لدى شركات التأمين خلال عام ٢٠٢٥، مقارنة مع ٧٥,٢ ألف حادث في عام ٢٠٢٤، بارتفاع طفيف بلغت نسبته ٠,١ بالمائة. وتوزعت الحوادث بين ٥٤٢٧١ حادث بسيط تمثل نحو ٧٢,١ بالمائة من إجمالي الحوادث، و٢٠٩٩٣ حادث جسيم بنسبة تقارب ٢٧,٩ بالمائة؛ حيث سجلت الحوادث الجسيمة ارتفاعًا ملحوظًا بنسبة ١٣,٢ بالمائة مقارنة بعام ٢٠٢٤، ما يعكس تحولًا نوعيًا في طبيعة الحوادث نحو مستويات أعلى من الخطورة.

وتكشف هذه الأرقام أن الحوادث المرورية لا ترتبط بعامل واحد، وإنما تتداخل في وقوعها مجموعة من الأسباب المرتبطة بسلوك مستخدمي الطريق، وحالة المركبات، وظروف الطرق، إلى جانب عوامل أخرى، الأمر الذي يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية الإجراءات الوقائية الحالية، وما الذي يمكن تطويره للحد من الحوادث الجسيمة.

ومع الحادث الأخير في سمائل، تتجدد التساؤلات حول مستوى الرقابة المرورية على الطرق التي تشهد حركة كثيفة للمركبات والشاحنات، ومدى كفاية الضوابط المنظمة لحركة الشاحنات ونقل الحمولات الثقيلة، إلى جانب الحاجة إلى تعزيز الحلول الهندسية والتقنية ورفع مستوى الوعي المروري.

وفي هذا السياق، استطلعت «الرؤية" آراء المواطنين حول أبرز الإجراءات التي يمكن أن تسهم في تعزيز السلامة على الطرق، والانتقال من التعامل مع الحوادث بعد وقوعها إلى منظومة أكثر استباقية للحد من مُسبِّباتها.

ويؤكد الدكتور إبراهيم السيابي أن الحادث المروري الأخير في سمائل كان حادثًا مؤسفًا هزَّ المجتمع؛ نظرًا لما خلفه من وفيات وإصابات حرجة، مشيرًا إلى أن تكثيف الرقابة على الطرق، خصوصًا الطرق التي تشهد حركة شاحنات ومركبات كثيفة، أصبح مطلبًا ضروريًا، مع التركيز على الكيف وليس الكم، من خلال تنويع مصادر المراقبة من قبل الجهات المختصة.

وحول تنظيم حركة الشاحنات، أوضح السيابي أن هناك عددًا من الإجراءات المطبقة، من بينها تحديد أوقات مرور الشاحنات في العديد من الطرق، وضبط السرعات المقررة لهذه الشاحنات، إلى جانب التوسع في أجهزة مراقبة السرعة، فضلًا عن منع تجاوز الشاحنات في بعض الطرق.

وقال إن هذه الإجراءات فاعلة ومؤثرة وتسهم في تقليل نسبة الحوادث، إلى جانب الحد من التكدس والازدحام، مؤكدًا في الوقت ذاته أهمية تطوير آليات المراقبة بما يتناسب مع المستجدات وحركة المرور، إلى جانب مراقبة سلوك سائقي الشاحنات.

وفيما يتعلق بالإجراءات الأكثر إلحاحًا للحد من الحوادث المرورية الخطرة، يرى السيابي أن جميع الإجراءات مترابطة ومهمة، ولا ينبغي التركيز على أحدها وإغفال الأخرى، موضحًا أن تشديد الرقابة والعقوبات، وتنظيم أوقات مرور الشاحنات، وتعزيز وعي السائقين، جميعها عوامل تسهم مجتمعة في خفض نسب الحوادث.

وأضاف أن تعزيز الوعي بين السائقين يمكن أن يسهم بشكل كبير في الحد من الحوادث المرورية.

ومن جانبه، أكد أحمد الشيدي أن تكثيف الرقابة المرورية في المواقع التي تشهد كثافة عالية للمركبات والشاحنات، لا سيما خلال أوقات الذروة، يعد أمرًا بالغ الأهمية، خصوصًا عقب الحوادث المأساوية الأخيرة، مشيرًا إلى أن الرقابة بحد ذاتها ليست الحل الكامل، وإنما يجب أن تتحول من مجرد حضور ميداني تقليدي إلى رقابة ذكية وموجهة نحو النقاط الأكثر خطورة، تعتمد على التقنيات الحديثة لرصد السرعة، والتجاوزات الخاطئة، والحمولات الزائدة، وساعات قيادة السائقين.

وأشار إلى أهمية الاستثمار في الثقافة المرورية المستدامة، موضحًا أنه لا ينبغي الاكتفاء برخصة القيادة كمعيار دائم للفهم والسلامة، وإنما يجب إلزام الشركات بتوفير دورات تدريبية وتأهيلية دورية لجميع السائقين، بما يسهم في رفع كفاءتهم وتجديد وعيهم بمخاطر الطريق.

وحول تنظيم حركة الشاحنات، أوضح الشيدي أن ذلك يجب أن يرتبط بطبيعة الطرق وحجم التردد المروري، مؤكدًا أن الحل لا يتمثل في منع حركة الشاحنات كليًا، وإنما في تحديد أوقات ومسارات مناسبة في الطرق الأكثر ازدحامًا، مع التشديد على الالتزام باشتراطات السلامة والصيانة وأوزان الحمولات وأبعادها.

وأضاف أن تنظيم حركة الشاحنات يجب أن يرافقه توفير بدائل عملية ومناسبة لأصحاب الشاحنات وقطاعات النقل، حتى لا تتحول هذه التنظيمات إلى عبء اقتصادي يعطل سلاسل الإمداد، مؤكدًا أن المطلوب هو تحقيق التوازن بين حفظ الأرواح وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي.

وأكد الشيدي أن الضوابط والأنظمة الحالية لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا بمدى فاعلية تطبيقها على أرض الواقع، مشيرًا إلى أن أفضل الأنظمة المرورية قد يفقد أثره في حال وجود قصور في الرقابة والمتابعة.

وفيما يتعلق بالإجراء الأكثر إلحاحًا للحد من الحوادث المرورية الخطرة، قال الشيدي إن من الخطأ البحث عن إجراء واحد باعتباره الحل الوحيد، موضحًا أن الحوادث غالبًا ما تكون نتيجة تداخل عدة عوامل، من بينها الأخطاء البشرية، والسرعة والتجاوز، والسلوك غير الآمن، واستخدام مركبات غير مستوفية للاشتراطات، إلى جانب تصميم الطرق أو ظروفها، خصوصًا التحويلات المرورية.

وأشار إلى أن الطرق في سلطنة عُمان تتميز عمومًا بالانسيابية والسعة، ما يجعل من الصعب إلقاء المسؤولية على الطريق وحده، مؤكدًا أن معالجة الحوادث تتطلب بناء منظومة متكاملة تبدأ بتحديد النقاط السوداء ومسببات الحوادث بالأرقام، ومعالجة السبب الفعلي لكل موقع، وتشديد الرقابة والعقوبات على المخالفات الخطرة، وتنظيم حركة الشاحنات، وتحسين تصميم الطرق، ورفع وعي السائقين.

وشدد الشيدي على ضرورة الانتقال من ردة الفعل بعد وقوع الحوادث إلى منهج استباقي يقوم على تحليل بيانات الحوادث، والتنبؤ بمواقع الخطر، ومعالجتها قبل أن تتحول إلى حوادث جديدة، مؤكدًا أن السلامة المرورية ليست مسؤولية شرطة عمان السلطانية وحدها أو السائق أو وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بمفردها، وإنما منظومة مشتركة يشترك فيها الجميع.

ودعا الشيدي إلى تفعيل مبدأ "كلنا شرطة"، موضحًا أنه عندما يرى المواطن أو المقيم شاحنة غير مستوفية لإجراءات السلامة، أو ترتكب تجاوزات ورعونة، أو تستخدم إطارات غير آمنة، فعليه الإبلاغ الفوري عنها. واختتم الشيدي بالتأكيد على ضرورة تناسب العقوبة مع حجم الضرر والخطر، مشيرًا إلى أهمية تسليط الضوء على هذا الجانب، وأن تكون العقوبة متناسبة مع الفعل، خصوصًا في الحالات التي يتسبب فيها الإهمال في وقوع وفيات.

صورة تعبيرية مولدة بالذكاء الاصطناعي للأعراض التحريرية

أحمد الشيدي

د.إبراهيم السيابي

ناجي بن جمعة بن سالم البلوشي

بوصلة الاقتصاد (3-3)

عندها يبدأ الاقتصاد في التردد، هذا التردد لا يظهر في رقم واحد. فتراه يظهر في مستثمر لا يمكنه تكملة القرار الذي اتخذه، وفي مصنع لم يُبنَ، وفي شركة لم تتوسع وفي مشروع تطوير عقاري لم ينفذ وفي شاب لم يجد الخيارات للوظيفة التي كان يمكن أن يوجدها السوق القوي له، وفي رأس مال غادر إلى مكان أكثر وضوحًا.

هذه الخسائر لا تُرى بسهولة، لأنها خسائر لما لم يحدث. وهنا قد يكون من الخطأ أن نسأل فقط: لماذا لا ينمو الاقتصاد؟ بل وربما السؤال الأدق هو: ما الذي يجعل النمو يتردد في القدوم؟

هناك اقتصادات لا تُعاني من الفقر بقدر ما تُعاني من ضعف القدرة على تحويل ما لديها إلى قيمة. موارد موجودة، ولكن الإنتاجية محدودة. رأس مال موجود، ولكن الاستثمار متردد. شباب موجود، ولكن المهارات لا تتطابق مع حاجات السوق. إنفاق حكومي موجود، ولكن أثره في الطاقة الإنتاجية ضعيف. خطط موجودة، ولكن التنفيذ لا يوازي الطموح. وفي هذه الحالة، لا تكون المشكلة بالضرورة في حجم الموارد، بل في طريقة تخصيصها. وهذه من أكثر النقاط التي ينبغي أن يحتفظ بها صانع القرار أمام عينيه؛ فليس كل إنفاق نموًا. وليس كل مشروع استثمارًا بالمعنى الاقتصادي. وليس كل وظيفة إضافة حقيقية إلى الإنتاج. وليس كل حماية للصناعة بناءً لصناعة قادرة على المنافسة. قد ننفق أكثر ولا ننتج أكثر.

وقد نخلق وظائف دون أن ترتفع إنتاجية الاقتصاد. وقد نحمي شركة سنوات طويلة، ثم نكتشف أنها لم تصبح أقوى؛ بل أصبحت أكثر اعتمادًا على الحماية. ولهذا، فإن السؤال الصحيح عن المال العام ليس: كم أنفقنا؟ بل: ماذا اشترينا بهذا الإنفاق للمستقبل؟

هل اشترينا إنتاجية؟ هل اشترينا معرفة؟ هل اشترينا بنية أساسية تفتح أسواقًا وصناعات واستثمارات جديدة؟ هل رفعنا مهارات الناس؟ هل خلقنا قطاعًا قادرًا على المنافسة؟ أم أننا اشترينا فقط قدرًا من الهدوء المؤقت؟

ومنها يتضح الفرق بين إدارة الاقتصاد وبين بناء الاقتصاد. فإدارة الاقتصاد قد تعني أن نمنع المشكلة من التفاقم. أما بناء الاقتصاد فيعني أن نجعل المشكلة أقل احتمالًا في المستقبل. كما إن الدولة التي تبقى سنوات طويلة في إدارة الأزمات قد تنجح في إبقاء الاقتصاد واقفًا، لكنها لا تمنحه بالضرورة القدرة على السير. وهنا ربما يكون هذا هو التحدي الأكبر أمام صانع القرار: أن يوازن بين ما يحتاجه الحاضر وما يتطلبه المستقبل. ولأنَّ الحاضر له صوته العالي فالمواطن يريد تخفيف العبء الآن. والشركة تريد الحماية الآن. والقطاع يريد الدعم الآن. والوزارة تريد نتيجة سياساتها وقرارتها تظهر في تقرير هذا العام.

أما المستقبل، فصوته هادئ. إنه يقول: ماذا سيحدث للإنتاجية بعد ١٠ سنوات؟ كيف سنوفر الوظائف للأجيال القادمة؟ ما الذي سيصنعه اقتصادنا عندما تتغير التكنولوجيا؟ هل ستكون شركاتنا قادرة على المنافسة عالمياً دون تدخل حكومي؟ هل ستبقى المالية العامة قادرة على تمويل احتياجات الدولة من مصادر تنويع الدخل؟ هل سيكون التعليم الذي نُقدمه اليوم قادرًا على خدمة اقتصاد الغد؟ وهذه الأسئلة الهادئة هي التي تصنع في النهاية الفارق بين دولة تدير حاضرها ودولة تبني مستقبلها.

لهذا ليس مطلوبًا من الدولة أن تنسحب من الاقتصاد، كما أنه ليس مطلوبًا منها أن تدير كل تفاصيله. المطلوب أن تعرف حدود دورها، وأن تضع القواعد حيث تكون القواعد ضرورية، وأن تضمن المنافسة حيث تستطيع المنافسة أن تحسن الكفاءة، وأن تتدخل حيث يفشل السوق أو حيث تكون هناك منفعة عامة لا يستطيع السوق وحده توفيرها، وأن تتراجع حين يصبح تدخلها عائقًا أمام النشاط الذي تريد تشجيعه.

إنها مسألة كفاءة؛ فالدولة القوية ليست الدولة التي تفعل كل شيء؛ بل الدولة التي تعرف ما الذي يجب عليها أن تفعله، وما الذي يجب ألا تفعله! وهذا التمييز البسيط قد يوفر على الاقتصادات سنوات من التجربة المكلفة.

وفي النهاية، ربما لا يكون السؤال الحقيقي الأهم هو: هل لدينا رؤية اقتصادية متماسكة أصلًا، خاصة إذا كانت السياسات كما ينتقل المسافر بين الطرق دون أن يكون قد حدَّد وجهته. وقد نقطع مسافات طويلة، وقد ننفق كثيرًا، وقد نُعلن نجاحات كثيرة.. لكننا، بعد كل ذلك، قد نكتشف أننا لم نقترب من المكان الذي أردناه. وهنا تكمن المفارقة التي تستحق أن يتأملها كل صاحب قرار: قد لا يكون اقتصادنا عاجزًا عن النهوض، وقد يكون فقط ينتظر من يُحدد له- بوضوح- إلى أين ينبغي أن يذهب؛ كاقتصاد يبحث عن بوصلته، ليصنع الفارق بين اقتصاد يعيش على المعالجات واقتصاد يبني قدرته على الاستقلال.

لقاءات ثنائية واجتماعات مع المستثمرين والشركات الروسية

«المناطق الاقتصادية والحرة» تستعرض مميزات البيئة الاستثمارية ضمن «المعرض العُماني الروسي»

مسقط- الرؤية

تشارك الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كشريك استراتيجي في المرحلة الثانية من برنامج المعرض العُماني الروسي الدولي، الذي انطلقت أعماله في العاصمة الروسية موسكو، بمشاركة عدد من الجهات والمؤسسات العُمانية والروسية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين سلطنة عُمان وروسيا الاتحادية

وتأتي مشاركة الهيئة تأكيدًا على دورها في الترويج للبيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، والتعريف بالفرص والمزايا والحوافز التي توفرها المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، إلى جانب إبراز المقومات التنافسية التي تتمتع بها سلطنة عُمان وموقعها الاستراتيجي الذي يؤهلها لتكون مركزًا إقليميًا للأعمال والتجارة والاستثمار.

وخلال المرحلة الثانية من البرنامج، تستعرض الهيئة الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وما توفره من حوافز وتسهيلات وممكنات للمستثمرين، بما يعزز جهود استقطاب الاستثمارات النوعية، ويدعم حضور الشركات الروسية في السوق العُمانية، ويتيح لها الاستفادة من موقع سلطنة عُمان كبوابة إلى أسواق دول مجلس التعاون والأسواق العربية والأفريقية.

وتتضمن مشاركة الهيئة عددًا من اللقاءات الثنائية والاجتماعات مع المستثمرين ورجال الأعمال والشركات الروسية، إلى جانب جلسات تعريفية بالفرص الاستثمارية ومجالات التعاون المتاحة، بما يسهم في تعزيز التواصل المباشر بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وبحث مشاريع وشراكات استثمارية مشتركة في القطاعات ذات الأولوية.

وتسلط الهيئة خلال مشاركتها الضوء على المشاريع والفرص الاستثمارية القائمة والمستقبلية ضمن منظومة المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، وما توفره من بيئة أعمال تنافسية وخدمات متكاملة، مستفيدة من موقع سلطنة عُمان ضمن شبكة الموانئ والطرق والممرات التجارية التي تربط الأسواق الإقليمية والدولية.

وتأتي هذه المشاركة امتدادًا للمرحلة الأولى من برنامج المعرض العُماني الروسي الدولي، وصولًا إلى إقامة المعرض في سلطنة عُمان خلال شهر نوفمبر المقبل، ليشكل منصة تجمع الجهات الحكومية والمستثمرين والشركات وصنّاع القرار من البلدين، وتعزز فرص التواصل وتحويل الفرص الاستثمارية إلى شراكات ومشاريع ذات قيمة مضافة.

تستضيفها لأول مرة العاصمة الفرنسية باريس

الثلاثاء.. «القمّة العالمية للاستثمار» ترسم خارطة التحولات الاستثمارية والتقنية

34 جلسة تُناقش قضايا الاستثمار والتمويل والتقنيات الحديثة في مختلف القطاعات

أكثر من 2000 مشارك وكوكبة من المتحدثين والخبراء الدوليين يثرون أعمال القمة

الرؤية- أحمد عمر

تلتئم في العاصمة الفرنسية باريس، أعمال النسخة الأولى للقمة العالمية للاستثمار ٢٠٢٦، وذلك يومي ١ و٢ سبتمبر في قصر المؤتمرات، وسط زخم اقتصادي وإعلامي لافت، في ظل المشاركات الواسعة للخبراء والمتخصصين في مجالات الاستثمار المتعددة. ويبحث المشاركون في القمة التحولات المؤثرة في إعادة رسم حركة رأس المال، علاوة على استشراف مستقبل القطاعات الاقتصادية والتقنية حول العالم.

وعلى مدى يومين، يُغطي جدول أعمال القمة، ملفات الاقتصاد العالمي، والذكاء الاصطناعي، والطاقة، والمناخ، والصحة، ورأس المال الجريء، والتقنيات العميقة، والاقتصاد الثقافي والإبداعي، إلى جانب السياحة والضيافة والرياضة؛ بما يعكس تنوُّع القطاعات التي تجمعها القمة ضمن منصة واحدة للحوار والاستثمار وبناء الشراكات.

وبحسب البيان الصحفي الصادر عن القمة، ينطلق اليوم الأول بالجلسة الاقتصادية الرئيسة التي تحمل عنوان «التمويل متعدد الأقطاب: إلى أين تتجه الثروات غدًا؟»، والتي من المرتقب أن تتناول تحوُّلات حركة رأس المال واتجاهات الثروة بين الأسواق العالمية. تليها جلسة «سيادة الذكاء الاصطناعي: بناء البنية التحتية للاستقلال الاستراتيجي»، ومن بعدها جلسة «أوروبا تقود نشر التقنيات: الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع في الاقتصاد الحقيقي».

وتتواصل أعمال القمة على المسرح الرئيسي بجلسة «ما الذي يتيحه ترميز الأصول لأوروبا ومنطقة الخليج؟»، ثم جلسة بعنوان «وضع الإنسان في صميم المستقبل الرقمي لأوروبا»، علاوة على عدد من الجلسات، منها: «المناخ والدبلوماسية البيئية الجديدة»، و«المناخ والاستدامة وأجندة الاستثمار الأخضر»، و«الحفاظ على جاذبية الاستثمار المناخي: تحول الطاقة والنهضة النووية».

فيما يُخصِّص مسرح "أغورا" في اليوم الأول مساحةً لعدد من الموضوعات التقنية والاستثمارية المتخصصة، تبدأ بجلسة «سباق السيادة القادم: الحوسبة الكمية»، تليها جلسة «المياه: البنية التحتية الخفية لعصر الذكاء الاصطناعي»، ثم «ممر رأس المال الجريء: فرنسا والخليج والمؤسسون الساعون إلى جمع التمويل بينهما».

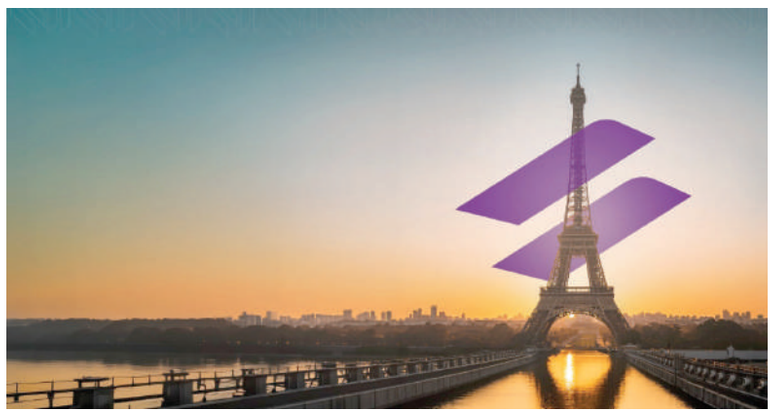

كما يتضمن البرنامج عرضًا بعنوان «القيمة الإنسانية.. القيادة الموثوقة في عالم مُؤتمت»، إلى جانب جلسة «تمويل التقنيات الإبداعية في أوروبا: ما الذي يبحث عنه المستثمرون الملائكيون؟»؛ في نقاش مُثر يستهدف الربط بين التحولات التقنية واحتياجات التمويل والقيادة ورأس المال في المراحل المبكرة.

ومع انطلاق أعمال اليوم الثاني من القمة على المسرح الرئيسي، تُستهل الفعاليات بجلسة «الجغرافيا الجديدة لرأس المال الموجَّه إلى الوجهات»، تليها جلسة «ما بعد الحدث: الإرث الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للفعاليات الرياضية الكبرى»، ثم «الاقتصاد الثقافي والإبداعي: حيث يلتقي التراث بالاستثمار»، و«الاقتصاديات الجديدة لقطاع المنتجات الفاخرة».

ويتواصل البرنامج بجلسة «التقنيات المتقدمة وتحديات التمويل: مَن يمول إعادة التصنيع؟»، ثم «الذكاء الاصطناعي والنموذج الجديد لتمويل تطوير العلاجات»، و«السيادة الصحية: التصنيع المحلي والتقنية الحيوية والصحة الرقمية»، فيما تختتم مجموعة الجلسات المدرجة بجلسة «سباق القدرات الحاسوبية للذكاء الاصطناعي بقيمة تريليون دولار».

فيما يستكمل مسرح أغورا في اليوم الثاني مناقشة القطاعات الجديدة من خلال جلسة «الابتكارات في قطاعات الترفيه والرياضة والضيافة والرفاهية»، تليها جلسة «الاستثمار في الإنسان لحماية رأس المال الطبيعي: دمج رأس المال البشري والاجتماعي في الاستثمارات المستدامة للموارد الطبيعية».

وفي إطار الزخم المصاحب لأعمال القمة، تنعقد جلسات نوعية متخصصة منها: جلسة «العيادة الاستثمارية للتقنية الحيوية»، وجلسة «تمويل ما لم تثبت جدواه بعد: دعم التقنيات العميقة»، وجلسة «الخوارزمية الإنسانية: الحقوق والمهارات والانتماء في المدينة الحديثة»، والتي تناقش الأبعاد الإنسانية والاجتماعية المرتبطة بالتطور التقني والتحول الرقمي.

ومن المرتقب أن يحضر القمة أكثر من ٢٠٠٠ مشارك، بجانب كوكبة من المتحدثين والخبراء الدوليين، كما تشهد القمة عقد لقاءات ثنائية بين المستثمرين وقادة الأعمال وممثلي المؤسسات والشركات، في ترجمة لمستهدفات القمة الرامية إلى توسيع مجالات الحوار حول الفرص الاستثمارية، وربط رؤوس الأموال بالقطاعات الواعدة، وتعزيز الشراكات العابرة للحدود.

ويعكس تنوُّع جلسات القمة اتساع الملفات التي باتت تؤثر مباشرة في قرارات الاستثمار العالمي، بدءًا من حركة رأس المال والذكاء الاصطناعي وصولًا إلى الطاقة والصحة والمناخ والتقنيات المتقدمة؛ بما يمنح المشاركين قراءة شاملة للفرص والتحولات التي تشكل ملامح الاقتصاد العالمي خلال المرحلة المقبلة.

خلفان الطوقي

نبدأ من حيث انتهى الآخرون

الحياة الطبيعية في تغير مُستمر، والتطور هو سُنَّة الحياة، والتحسين أصبح نمطاً من أنماط البيئة التي نعيشها، والسكون والثبات هو الاستثناء، ولأننا نعيش في محيط خليجي -مستقر إلى حد كبير- فهو مليء بالتغيرات والتحسينات المستمرة، ولأن عُمان ملاصقة لباقي دول الخليج، تجد هناك مزايا وتحديات لقربنا الجغرافي من أشقائنا وجيراننا الخليجيين، والميزة أن مجال التعلم ونقل التجارب الناجحة منهم أصبح متاحا بسهولة وسرعة فائقة، والتحدي أن عُمان سوف تظل ساحة مقارنة بينها وبين باقي دول الخليج بغض النظر عن ظروفها وخططها التنموية والتشريعية وأولوياتها.

لا يمكن بأي حال من الأحوال إيقاف الناس عن المقارنة خاصة بين دول الجوار، وهذا طبيعي، وما ينطبق على الأفراد في مقارنتهم التي تبدأ من المنزل، فالقرية، والمنطقة، ومن ثم المحافظة، ومن ثم تتمدد المقارنة بين الدول، لذلك فمن غير المنطقي التحكم في هذا السلوك البشري الطبيعي.

سلوك المقارنة لا يعني بالضرورة أنه يجب على عُمان أن تكون نسخة مكررة -طبق الأصل- من بلد آخر، ولا يعني أيضًا أن ننتقص كل ما هو جميل في عُمان، بالرغم من ذلك يمكننا أن ننقل أفضل التجارب والممارسات مما هو موجود لديهم ليكون معنا حسب إمكانياتنا وأولوياتنا، فإن طبقت ممارسة معينة في أكثر من بلد خليجي، فمن الأفضل أن نقيم هذا التطبيق أو الممارسة في أسرع وقت ممكن، وإلا فقدنا الميزة التنافسية، ونكون قد تأخرنا عن الركب بفارق كبير.

التنافس المحموم بين دول الخليج زاد منذ ١٠ أعوام، وهذا طبيعي وصحي، وإن كانت الأمنيات بالتكامل الخليجي في كل شيء، فمن وجهة نظري أراه صعب المنال، ولكن في ذات الوقت يمكن التعامل مع الواقع بمبدأ يمكن التكامل في قطاعات، والمنافسة في قطاعات أخرى.

والحكمة في سياساتنا الحكومية يمكن لها أن تطور كل الخدمات والتشريعات والإجراءات والتطبيقات من خلال جهودها الذاتية، إضافة إلى ذلك، الاستفادة القصوى من كل الممارسات والتطبيقات الناجحة لدى الغير ليس فقط في الخليج، وإنما في العالم أجمع، وتركيز إضافي في الخليج بحكم القرب الجغرافي والظروف المشابهة أكثر من غيرها، مع مراعاة أن التعلم وسرعة المرونة في التغير أصبح ضرورة ملحة، وإلا سوف يتم إزاحة الساكن والتقليدي من السوق، وكما يقول المثل: من لم يتقدم، يتقادم.

وعليه، يجب التركيز على مسارين؛ المسار الأول: تجاربنا الناجحة، وتطويرها بشكل مستمر، وهي كثيرة، ويمكن للآخرين التعلم منها، ونقلها إلى دول أخرى، أما المسار الثاني؛ فيتمثل في رصد الممارسات التجارية أو التطبيقات الإدارية أو القوانين العصرية المتقدمة، وتقييمها، وتطويعها بما يتناسب معنا، لكي لا نبدأ من المربع الأول؛ بل نبدأ من حيث انتهى الآخرون؛ ففي مواضيع عديدة، لا يمكن إعادة تطوير موضوع معين، وهو موجود ومجرب وأشبع بحثا وتطبيقا في أقرب الأسواق والبيئات القريبة منك.

إنَّ تطبيق قاعدة "نبدأ من حيثٍ انتهى غيرنا" مُهم، ويحقق توفيرًا في المال والجهد والبحث، ويكسبنا نجاحات ونتائج استثنائية، ويُقلل الفوارق بيننا وبين غيرنا، وليس عيباً أو ينتقص منَّا أن نتعلم ممن سبقنا في قطاع مُعين؛ بل الميزة أن نُعظم ونُحسن من قصص نجاحنا، وننقل نجاحات غيرنا إلينا، ليس تقليدًا أعمى، ولكن تطويعه وتطويره بما يتناسب معنا، وهذا ما يُسمى بنقل المعرفة وفق أُسس صحيحة وحس وطني يسعى لتحسين وتطوير مستمر.

جامعة مسقط تطرح برنامج «دكتوراه الفلسفة في الإدارة»

مسقط- الرؤية

أعلنت جامعة مسقط عن طرح برنامج دكتوراه الفلسفة في الإدارة، ضمن جهودها لتوسيع فرص الدراسات العليا واستقطاب الباحثين والمهنيين الراغبين في تطوير معارفهم وإسهاماتهم البحثية في مجالات الإدارة والقطاعات ذات الصلة.

وجاء تطوير البرنامج بعد دراسات واهتمام متزايد رصدته الجامعة من الباحثين والمهنيين الباحثين عن برامج أكاديمية متقدمة تجمع بين العمق العلمي والارتباط بالقضايا والتحديات العملية، بما يعزز دور الجامعة في تحويل الاحتياجات الأكاديمية والمهنية إلى فرص بحثية ذات أثر مستدام.

ويتميز البرنامج في مرونة نظامه الدراسي؛ حيث يختار الملتحق النظام الكلي لمدة ثلاث سنوات أو النظام الجزئي لمدة خمس سنوات ويقدم ٣ مسارات تخصصية تشمل المسار العام، والطاقة المستدامة، والخدمات اللوجستية المستدامة، بما يتيح للباحثين توجيه دراساتهم وأبحاثهم نحو مجالات تتوافق مع خبراتهم واهتماماتهم البحثية وطموحاتهم المهنية، وترتبط في الوقت ذاته بمجالات ذات أهمية للاقتصاد والتنمية المستدامة.

ويتميز البرنامج بحصول الخريج على شهادة دكتوراة الفلسفة في الإدارة وتأهله للحصول على شهادة احترافية من معهد إدارة المشاريع العالمي (PMI).

ويقوم برنامج دكتوراه الفلسفة في الإدارة على البحث العلمي، ويهدف إلى تمكين الباحثين من توظيف المناهج وأدوات التحليل المناسبة وإجراء البحوث التطبيقية وإنتاج معرفة أصيلة تقدم إسهامًا جديدًا في مجالات الإدارة أو الطاقة أو الخدمات اللوجستية، مع الالتزام بمعايير النزاهة والأخلاقيات البحثية.

وأكد الأستاذ الدكتور خميس بن حمد اليحيائي رئيس جامعة مسقط، أن طرح البرنامج يمثل خطوة مهمة في مسيرة الجامعة نحو توسيع محفظتها الأكاديمية وتقديم برامج متقدمة تواكب تطلعات الدارسين واحتياجات القطاعات الاقتصادية، مشيرًا إلى التزام الجامعة بتقديم تجربة أكاديمية نوعية تربط البحث العلمي بالتطبيق وتسهم في بناء كفاءات قادرة على دعم أولويات سلطنة عُمان وتنافسيتها المستقبلية.

ويسهم طرح البرنامج في تعزيز بيئة الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة، وتوسيع فرص استقطاب الباحثين والكفاءات، وفتح آفاق إضافية للتعاون والشراكات البحثية والاستشارية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص.

ويشترط للالتحاق ببرنامج الدكتوراه الحصول على درجة الماجستير أو شهادة دراسات عليا أو مؤهل معادل معترف به، إلى جانب اجتياز المقابلة الشفهية بنجاح، كما يتطلب التقديم شهادة سارية في اللغة الإنجليزية بحد أدنى ٦,٠ في اختبار Academic IELTS، على ألا يكون قد مضى على الاختبار أكثر من عامين، أو ٧٨ درجة في اختبار (iBT TOEFL).

مسجلة نموًا بنسبة 26%

1.2 مليار ريال أرباح الشركات المدرجة بالنصف الأول

مسقط- العُمانية

ارتفعت الأرباح الصافية لشركات المساهمة العامة المدرجة ببورصة مسقط في النصف الأول من العام الجاري إلى نحو ١,٢ مليار ريال عُماني مقابل ٩٤٩,٨ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي، مسجلة نموًا بنسبة ٢٦ بالمائة.

وأشارت النتائج المالية الأولية التي أعلنت عنها شركات المساهمة العامة إلى تحقيق عدد من الأرقام الإيجابية مستفيدة من اتجاه الشركات إلى رفع كفاءتها التشغيلية، وضبط التكاليف، وتنويع منتجاتها وخدماتها، وتحسين الإنتاجية، كما استفادت الشركات من زيادة الإنفاق الحكومي، وارتفاع متوسط سعر نفط عُمان، وتحسن النشاط الاقتصادي، الأمر الذي وفر بيئة اقتصادية ومالية مساندة لأنشطة البنوك والشركات المالية والصناعية والشركات العاملة في قطاع الخدمات.

وشهد النصف الأول من العام الجاري ارتفاع عدد الشركات التي سجلت أرباحًا إلى ٨٢ شركة مقابل ٨٠ شركة سجلت أرباحًا في النصف الأول من العام الماضي، في الوقت الذي تراجع فيه عدد الشركات التي سجلت خسائر من ١٤ شركة إلى ١٢ شركة، واستطاعت ٨ شركات الانتقال من الخسائر إلى الأرباح مقابل ٦ شركات انتقلت من الأرباح إلى الخسائر، وسجلت ٦ شركات أخرى خسائر في الفترتين.

وتصدرت مجموعة عمانتل الشركات الأعلى من حيث الأرباح، مع صعود أرباح المجموعة في النصف الأول من العام الجاري إلى ٢٩٢,٧ مليون ريال عُماني مقابل ١٦٨,٧ مليون ريال عُماني في النصف الأول من العام الماضي مسجلة نموًا بنسبة ٧٣,٥ بالمائة.

وقالت عمانتل إن هذا الصعود يرجع إلى ارتفاع إيرادات المجموعة في الأسواق التشغيلية الرئيسية وارتفاع دخل الاستثمارات من مجموعة زين، مشيرة إلى أن صافي الربح المنسوب إلى مساهمي الشركة ارتفع من ٣٦,٦ مليون ريال عُماني إلى ٥٨,٦ مليون ريال عُماني.

وحلت أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المرتبة الثانية بأرباح صافية عند ١٩٩ مليون ريال عُماني مقابل ١٦٦,٦ مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من العام الماضي مسجلة نموًا بنسبة ١٩,٤ بالمائة، وقالت الشركة إنها تعمل منذ بداية العام الجاري على تنفيذ استراتيجية نمو تركز على النجاحات الاستكشافية، وتحسين الشروط التجارية، والانضباط في تنفيذ المشروعات، والتوسع المدروس في محفظة الأصول بما يعزز الإنتاج والتدفقات النقدية واستدامة المحفظة.

وجاء بنك مسقط في المرتبة الثالثة بأرباح عند نحو ١٣٧,٥ مليون ريال عُماني مقابل ١٢٥,٨ مليون ريال عُماني في النصف الأول من العام الماضي. وقال البنك إن الأداء المالي الذي حققه يأتي في الوقت الذي يعمل فيه البنك على تنفيذ أولوياته الاستراتيجية طويلة الأجل مركزًا على تعزيز أعماله الأساسية، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، وتوسيع شراكاته الاستراتيجية، ودعم القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠".

مشروعات نوعية ترتقي بجودة الحياة وتدعم نمو الأنشطة الاقتصادية

5 فرص استثمارية في ظفار بـ1.95 مليار ريال.. وطرح «مدينة صلالة المستقبلية» عبر «استثمر في عُمان»

مسقط- العُمانية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار طرح ٥ فرص استثمارية نوعية بمحافظة ظفار في منصتها الرقمية «استثمر في عُمان»، بقيمة إجمالية تقارب ١,٩٥ مليار ريال عُماني، بالتنسيق والتعاون مع عدد من الجهات الحكومية.

وتشمل الفرص مشروعات متنوعة في قطاعات التنمية الحضرية، والتطوير العقاري، والسياحة البيئية والبحرية، بالتعاون مع بلدية ظفار، وهيئة البيئة، ووزارة التراث والسياحة، ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني، مستفيدة من المقومات الطبيعية والسياحية والبيئية والعمرانية التي تتميز بها المحافظة.

وتضم الفرص المطروحة بالمنصة مشروع «سهول الرذاذ»، بالتعاون مع بلدية ظفار، وهو مشروع حضري متكامل يقع في منطقة أتين بولاية صلالة، ويمتد على مساحة تبلغ نحو ٤٧٠ ألف متر مربع، بقيمة استثمارية تُقدّر بنحو ٤٠ مليون ريال عُماني، منها ١٥ مليون ريال عُماني استثمار حكومي، ويهدف المشروع إلى تطوير وجهة متكاملة تضم مرافق للضيافة والتجزئة والترفيه والأعمال، إلى جانب المساحات والمرافق العامة، بما يسهم في تعزيز جاذبية منطقة أتين، وتوفير خيارات متنوعة للسكان والزوار، ودعم النشاطين الاقتصادي والسياحي في المحافظة.

وفي مجال السياحة البيئية والمحافظة على التنوع الأحيائي، تعرض المنصة فرصة حديقة الذاكرة النباتية في سهل رزات، بالتعاون مع هيئة البيئة، وتمتد على مساحة تقارب ١,٥ مليون متر مربع، وبقيمة استثمارية تُقدّر بنحو ٤ ملايين ريال عُماني، ويجمع المشروع بين المحافظة على النباتات العُمانية النادرة والمهددة بالانقراض والبحث العلمي والتعليم والسياحة البيئية، بما يعزز الاستفادة المستدامة من التنوع النباتي والطبيعي الذي تتميز به محافظة ظفار، ويوفر تجربة تجمع بين الأبعاد البيئية والعلمية والسياحية.

كما تشمل الفرص المطروحة بالمنصة مشروع النزل البيئي ومركز الزوار بخور صناق في نيابة حاسك بولاية سدح، ويمتد على مساحة تبلغ نحو ٤٧ ألف متر مربع، بقيمة استثمارية تُقدّر بنحو ٣,٩ مليون ريال عُماني؛ حيث يتضمن المشروع نزلًا بيئيًا ومركزًا للزوار وتجارب صحية وأنشطة خارجية متنوعة، إلى جانب حلول مستدامة تشمل استخدام الطاقة المتجددة وأنظمة منخفضة الأثر البيئي، بما يتناسب مع الخصائص الطبيعية والبيئية للموقع، ويسهم في تطوير منتجات سياحية مستدامة تستفيد من المقومات الطبيعية للمحافظة وتحافظ عليها.

وفي قطاع السياحة البحرية، تستعرض المنصة بالتعاون مع وزارة التراث والسياحة مشروع نادي الغوص في جزر الحلانيات، على مساحة تبلغ نحو ٥ آلاف متر مربع، وبقيمة استثمارية تُقدّر بنحو ١,٥ مليون ريال عُماني، ويستهدف المشروع تطوير وجهة متخصصة في سياحة الغوص والأنشطة البحرية، تضم مرافق لتعليم الغوص وتأجير المعدات وتنظيم الرحلات البحرية، إلى جانب مرافق إقامة صديقة للبيئة، مستفيدة من التنوع البحري الفريد الذي تتميز به جزر الحلانيات، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تنويع المنتجات والتجارب السياحية في محافظة ظفار، وفتح مجالات استثمارية مرتبطة بسياحة الغوص والمغامرات والأنشطة البحرية، بما يعزز الاستفادة الاقتصادية المستدامة من المقومات البحرية للمحافظة.

أما في قطاع التطوير العقاري والتنمية الحضرية، فتطرح منصة «استثمر في عُمان»، بالتعاون مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني فرصة «مدينة صلالة المستقبلية»، التي تعد الأكبر من حيث القيمة الاستثمارية ضمن الفرص الخمس، بقيمة إجمالية تبلغ نحو ١,٩ مليار ريال عُماني، وعلى مساحة تصل إلى ١٠ كيلومترات مربعة، ويقوم المشروع على تطوير مخطط حضري متكامل يجمع بين الاستخدامات السكنية والتجارية والصحية والتعليمية والترفيهية والضيافة، بما يوفر مجالات استثمارية متعددة للقطاع الخاص، ويدعم النمو العمراني والاقتصادي، ويسهم في تعزيز جودة الحياة في محافظة ظفار.

وتعكس الفرص الخمس تنوع المقومات الاستثمارية التي تتمتع بها محافظة ظفار، بما تزخر به من مواقع وواجهات بحرية ومحميات طبيعية وتنوع أحيائي وبيئات طبيعية فريدة، إلى جانب المقومات السياحية والعمرانية، الأمر الذي يوفر مجالات متنوعة أمام الاستثمارات المحلية والدولية في قطاعات التنمية الحضرية والتطوير العقاري والسياحة البيئية والبحرية والاقتصاد الأخضر.

وتتيح منصة «استثمر في عُمان» للمستثمرين التعرف على الفرص الاستثمارية وبياناتها الأساسية ومجالاتها وإمكاناتها، بما يسهم في تسهيل الوصول إلى الفرص المناسبة، وربط المستثمرين المهتمين بالجهات المالكة لها، وتعزيز الاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها محافظة ظفار وتحويلها إلى مشروعات استثمارية ذات قيمة مضافة.

ويأتي ذلك ضمن جهود وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وإبراز مقوماتها وإمكاناتها أمام المستثمرين المحليين والدوليين وربطهم بالجهات المعنية.

وأوضح سعادة الدكتور أحمد بن محسن الغساني رئيس بلدية ظفار، أن محافظة ظفار تمتلك مقومات طبيعية وجغرافية واقتصادية متنوعة تؤهلها لتكون وجهة جاذبة للاستثمار في قطاعات متعددة، ولا سيما السياحة والتنمية الحضرية والاقتصاد الأخضر، وتعمل بلدية ظفار على تعزيز هذه المقومات من خلال تطوير مشروعات نوعية ترتقي بجودة الحياة، وتدعم نمو الأنشطة الاقتصادية، وتوفر بيئة مواتية أمام القطاع الخاص والمستثمرين.

وأضاف سعادته أن الفرص الاستثمارية المطروحة في المحافظة تمثل خطوة مهمة نحو استثمار هذه المزايا وتحويلها إلى مشروعات ذات قيمة مضافة، تسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتعزيز مكانة محافظة ظفار كوجهة استثمارية وسياحية مستدامة على مدار العام.

من جانبها، أكدت لمياء بنت سلطان الحبسي مدير عام مساعد ترويج الاستثمار بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن الفرص الاستثمارية في محافظة ظفار تعكس تنوع المقومات التي تتمتع بها المحافظة، وما توفره من إمكانات واعدة في قطاعات التنمية الحضرية والتطوير العقاري والسياحة البيئية والبحرية، بما يتيح مجالات متنوعة أمام المستثمرين المحليين والدوليين، مشيرة إلى أن «استثمر في عُمان» تعمل بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالفرص الاستثمارية على إبرازها وعرضها عبر المنصة، بما يتيح للمستثمر التعرف على بيانات كل فرصة ومقوماتها وإمكاناتها الاستثمارية، ويسهل الوصول إلى الفرص المناسبة والتواصل مع الجهات المعنية بها، بما يسهم في استقطاب استثمارات نوعية ذات قيمة مضافة.

وقالت إن عرض الفرص وربطها بالمستثمرين يأتي ضمن منظومة متكاملة لترويج الاستثمار في سلطنة عُمان، تستهدف تقديم الفرص الاستثمارية بصورة واضحة للمستثمرين المحليين والدوليين، وتعزيز الاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها القطاعات والمحافظات المختلفة، بما يدعم تحويل الفرص الواعدة إلى مشروعات استثمارية مستدامة. وتواصل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار جهودها لتعزيز تنافسية البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، من خلال تطوير منظومة متكاملة لترويج الاستثمار، والتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة لحصر الفرص الاستثمارية النوعية وإبرازها أمام المستثمرين المحليين والدوليين، والعمل على استقطاب الاستثمارات التي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

كما تعمل الوزارة من خلال «استثمر في عُمان»، على تسهيل رحلة المستثمر، وتعزيز التكامل بين الجهات ذات العلاقة، وربط المستثمرين بالفرص الاستثمارية والجهات المالكة لها، وتوفير المعلومات والبيانات المرتبطة بالفرص، بما يسهم في تسهيل اتخاذ القرار الاستثماري وتحويل اهتمام المستثمرين إلى مشروعات واستثمارات فعلية.

وتركز الوزارة على استقطاب الاستثمارات النوعية في القطاعات المستهدفة وتعزيز القيمة المحلية المضافة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها مختلف محافظات سلطنة عُمان بما يدعم التنويع الاقتصادي ويحقق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» ويعزز مكانة سلطنة عُمان كوجهة جاذبة وتنافسية للاستثمارات المحلية والدولية

الاقتصاد الوطني يسجل مؤشرات نمو متفاوتة.. وفائض الميزان التجاري عند 4.68 مليار ريال

الرؤية- سارة العبرية

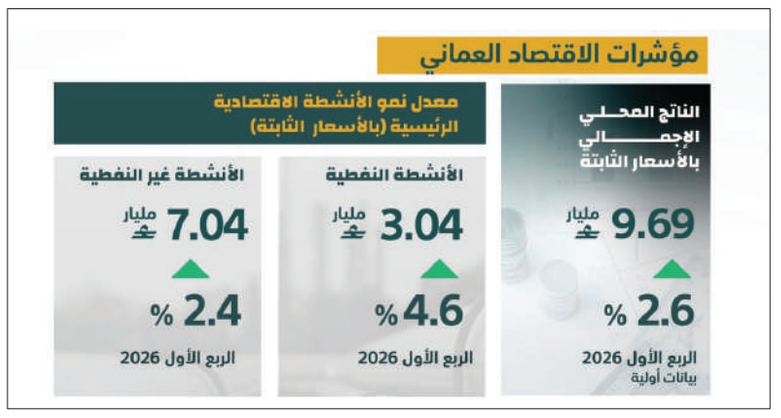

أظهرت أبرز المؤشرات الاقتصادية لسلطنة عُمان استمرار نمو الاقتصاد الوطني خلال الربع الأول من العام؛ إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نحو ٩,٦٩ مليار ريال عُماني مرتفعا بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وسجلت الأنشطة النفطية نموًا بنسبة ٤,٦٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، لتبلغ قيمتها نحو ٣,٠٤ مليار ريال عُماني، فيما ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة ٢,٤٪ لتصل إلى نحو ٧,٠٤ مليار ريال عُماني، بما يعكس استمرار مساهمة القطاعات غير النفطية في دعم النشاط الاقتصادي.

وفي مؤشر آخر، بلغ معدل التضخم ٢,٨٥٪ خلال الفترة من يناير إلى يوليو ٢٠٢٦، وفق المؤشرات الواردة في الموجز الاقتصادي، ما يُدل حركة الأسعار خلال الفترة محل القياس.

وعلى صعيد الاستثمارات، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨,٧٪ بنهاية الربع الأول من ٢٠٢٦، ليصل إلى نحو ٣٢,٢٠ مليار ريال عُماني، في حين بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ٢,٥٧ مليار ريال عُماني، مسجلة تراجعًا بنسبة ٣٥,٧٪ خلال الفترة نفسها.

وفي قطاع النفط، بلغ متوسط سعر برميل النفط ٨٣,٩ دولارًا بنهاية يوليو ٢٠٢٦، مرتفعًا بنسبة ١٥,٧٪ مقارنة بالفترة المرجعية.

أما التجارة الخارجية، فسجل الميزان التجاري فائضًا بنحو ٤,٦٨ مليار ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مرتفعًا بنسبة ٥١٪ على أساس سنوي. وبلغت الواردات السلعية نحو ٨,٥٧ مليار ريال عُماني بنهاية يونيو ٢٠٢٦، مسجلة نموًا بنسبة ٢,١٪، فيما ارتفعت الصادرات العُمانية غير النفطية إلى ٣,٦٤ مليار ريال عُماني بنسبة ١١,٤٪.

وتُبيّن المؤشرات إلى استمرار تحسن عدد من مكونات الاقتصاد العُماني، مدفوعًا بنمو الأنشطة النفطية وغير النفطية، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب انتعاش الميزان التجاري والصادرات غير النفطية.

1.1 مليون زائر لـ«خريف ظفار 2025» أنفقوا 125 مليون ريال

مؤشرات سياحية لافتة مع زيادة أعداد الزوار وارتفاع معدلات الإنفاق

الرؤية- سارة العبرية

سجّل موسم خريف ظفار ٢٠٢٥ مؤشرات سياحية واقتصادية لافتة، مع ارتفاع إجمالي عدد الزوار إلى نحو ١,١ مليون زائر، مقارنة بنحو ٨٢٦ ألف زائر في عام ٢٠١٨، بما يعكس تنامي جاذبية الموسم السياحي واستمرار حضوره ضمن أبرز المواسم السياحية في سلطنة عُمان.

وأظهرت المؤشرات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ارتفاع إجمالي إنفاق زوار خريف ظفار إلى ١٢٥ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٧٧ مليون ريال عُماني في عام ٢٠١٨، مُسجلًا نموًا بنسبة ٦٢٪ خلال الفترة، في مؤشر على تنامي الأثر الاقتصادي للموسم السياحي.

وشكّل الإنفاق على السكن والمطاعم النسبة الأكبر من إجمالي إنفاق الزوار؛ إذ بلغ ٣٩,٥٪، فيما جاء الإنفاق على الطعام والشراب في المرتبة الثانية بنسبة نمو بلغت ٢٣٪.

وبلغت نسبة زوار خريف ظفار القادمين عبر المنفذ الجوي ٢٧٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنة بنحو ٢٠,٥٪ في عام ٢٠١٨، بما يعكس ارتفاع مساهمة الحركة الجوية في تدفق الزوار إلى المحافظة. وتصدّر الزوار العُمانيين قائمة زوار خريف ظفار بحسب الجنسية في عام ٢٠٢٥، بإجمالي بلغ نحو ٧٥٧,٥ ألف زائر، مقابل ٥٩٤,٩ ألفًا في عام ٢٠١٨. كما بلغ عدد زوار دول مجلس التعاون نحو ١٨٤,٨ ألف زائر، مقابل ١٥٣,٦ ألفًا في عام ٢٠١٨، فيما سجل الزوار من آسيا نحو ٨١,١ ألف زائر.

ومثّل العُمانيين ودول مجلس التعاون الخليجي معًا نحو ٨٨٪ من زوار خريف ظفار في عام ٢٠٢٥، ما يؤكد أهمية السوق المحلية والخليجية في دعم الحركة السياحية خلال الموسم.

من جانب آخر، ارتفع العجز المسجل في ميزان الإنفاق السياحي إلى نحو ٨٢٩,٧ مليون ريال عُماني في عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ٢٧٦,١ مليون ريال في عام ٢٠١٨، ويعكس ذلك ارتفاع إنفاق الزوار المغادرين مقارنة بإنفاق الزوار القادمين إلى سلطنة عُمان.

وتُشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى تنامي الحركة السياحية في موسم خريف ظفار، ليس فقط من حيث أعداد الزوار، وإنما كذلك من حيث حجم الإنفاق، مع استمرار السوق العُماني والخليجي في تشكيل النسبة الأكبر من إجمالي زوار الموسم.

توطين 20 مشروعًا جديدًا في «نزوى الصناعية» بـ12 مليون ريال

نزوى- العُمانية

استقبلت مدينة نزوى الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، خلال النصف الأول من العام الجاري نحو ٢٢ طلبًا، تم توطين ٢٠ مشروعًا منها بإجمالي حجم استثمار تجاوز ١٢ مليون ريال عُماني.

وستقام هذه المشروعات على مساحة إجمالية تتجاوز ٥١ ألف متر مربع، وتتنوع مجالاتها بين قطاعات النفط والغاز، وصنع المواد الكيميائية، والمستلزمات الطبية، ومواد البناء، ومنتجات الزجاج، وغيرها من القطاعات ذات القيمة المضافة لمحافظة الداخلية بشكل خاص، وسلطنة عُمان بشكل عام. وقال سعيد بن عبدالله البلوشي مدير عام مدينة نزوى الصناعية، إنَّ إجمالي حجم الاستثمارات التراكمية في المدينة تجاوز مع نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٦م نحو ٥٦٠ مليون ريال عُماني، فيما يبلغ عدد المشروعات القائمة والمنتجة ١٩٣ مشروعًا يعمل بها ٦١٠٠ عامل بنسبة تعمين تتجاوز ٤٥ بالمائة، وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة ٧,٢ مليون متر مربع.

وأكد أن «مدائن» تواصل العمل على تنفيذ مجموعة من المشروعات الحيوية في مدينة نزوى الصناعية، مثل طرح مناقصة الدراسات الاستشارية لمشروع المنطقة السكنية، واستكمال تأجير المساحات القابلة للتأجير في مجمع مدائن الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على بطاقة ريادة، حيث يقام هذا المشروع على مساحة ١١ ألف متر مربع بالتعاون مع هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبتكلفة تبلغ ١,٢ مليون ريال عُماني.

وأشار إلى أن النصف الأول من العام الجاري شهد افتتاح عدد من المصانع في مجال اللوازم الطبية والغذائية والنفط والغاز والتشكيلات الحديدية، وزراعة ٣٨٦ شجرة من أصل ما يزيد على ٢٤١٥ شجرة توجد حاليًا ضمن نطاق المدينة الصناعية، بالإضافة إلى تنفيذ تركيب خلايا للطاقة الشمسية لتقليل استهلاك الكهرباء كتجربة مبدئية لإحدى الشركات المستثمرة.

19.3 مليار ريال إجمالي الودائع الخاصة في البنوك بنهاية يونيو

مسقط- العُمانية

سجلت القيمة الإجمالية للودائع الخاصة لدى البنوك التجارية في سلطنة عُمان بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٦م ارتفاعًا بنسبة ١٢,٤٥ بالمائة لتصل إلى ١٩ مليارًا و٣٦٨,٧ مليون ريال عُماني مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٥م والبالغة ١٧ مليارًا و١٣٤,٩ مليون ريال عُماني.

وذكرت النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي العُماني أن القيمة الإجمالية لتلك الودائع تمثلت في ودائع الأجل التي بلغت قيمتها ٥ مليارات و٢١٥,٩ مليون ريال عُماني، وودائع التوفير البالغة قيمتها ٦ مليارات و٥٣٦,٧ مليون ريال عُماني، فيما بلغت قيمة ودائع تحت الطلب ٧ مليارات و٢٨٣,٥ مليون ريال عُماني.

وأوضحت النشرة أن القيمة الإجمالية للودائع تمثلت في ١٦ مليارًا و٥٩٨,١ مليون بالريال العُماني، ومليارين و٦٧٠,٦ مليون ريال عُماني بالعملات الأجنبية.

وأشارت النشرة إلى أن نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى الودائع بالريال العُماني بنهاية شهر يونيو ٢٠٢٦م بلغت ٧ بالمائة، في حين بلغت نسبة مجموع النقد والمقاصة إلى إجمالي الودائع ٥,٦ بالمائة، فيما بلغت نسبة مجموع القروض إلى الودائع ١٠٢,٩ بالمائة.

وبلغت نسبة الودائع بالعملة الأجنبية إلى إجمالي الودائع ١٨,٩ بالمائة، في حين بلغت نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي القروض ١٥,٤ بالمائة، وبلغت نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الموجودات ١٢,٥ بالمائة، أما نسبة المطلوبات الأجنبية إلى إجمالي المطلوبات فبلغت ١٠,٩ بالمائة.

وارتفعت نسبة الودائع تحت الطلب الخاصة إلى جملة الودائع الخاصة إلى ٣٩ بالمائة، وبلغت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى إجمالي الودائع ٢١,١ بالمائة، في حين بلغت نسبة المخصصات والفوائد المحتجزة إلى إجمالي الائتمان حوالي ٥,٥ بالمائة.

الرُّؤيَة

www.alroya.om

الأحد ١٧ من ربيع الأول ١٤٤٨ هـ الموافق ٣٠ أغسطس ٢٠٢٦م - العدد رقم ٤٤٢٠

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨- مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

علي الجهضمي

غـزة... نزيفٌ مما تبقى من كرامـة الأمة، يزاحمه العالم بصخـب «الترندات»، وتطويه عوالم المادة في زحام من التفاهات، ويتسابق البعض على شغل اهتمام المسلمين بملفات الماضي وتفاصيل لا تزيـد صاحبهـا إلا كـدرًا، ولا تملأ القلب إلا نكدًا.

د. أحمد الحراصي

لقد حان الوقت لنراجع فلسـفة القبول الجامعي لدينا لكي لا نسـأل فقط كم حصل الطالب؟، بل أيضًا ماذا يريـد أن يدرس؟ وفيمَ يمكن أن يبدع؟ نسـبة دبلوم التعليم العـام والمعـدل التراكمـي مؤشرات مهمة، لكنها لا ينبغي أن تكون المعيار الوحيد الذي يحدد مستقبل الطالب.

الحبيب سالم

أنت لسـت قبيلتك فقـط، ولا أسرتك فقـط، ولا منطقتك، ولا مهنتـك، ولا مذهبـك، ولا موقعـك الاجتماعـي. كل هذه أبعـاد تدخل في تكوينك، لكن لا ينبغـي لأي بُعد منها أن يبتلع شخصيتك كلها! اسمح لنفسك أن يكـون لديك عالم يتقاطـع مع كل ما تنتمي إليه، من غير أن يستهلكك أو يُفنيك فيه!

بمشاركة 14 ناديا ووسط ترقب لنتائج الجولة الأولى بعد فترة من التحضيرات والتجارب الودية

اليوم.. ضربة البداية في «دوري جندال» بـ3 مواجهات قوية

الرؤية- أحمد السلماني

تنطلـق، الأحـد، منافسـات دوري جنـدال لكرة القـدم للموسـم الريـاضي ٢٠٢٦ -٢٠٢٧، لتفتـح الكرة العمانية صفحة جديدة من أقدم مسـابقاتها المحليـة وأكثرها حضورا، بمشـاركة ١٤ ناديا تتباين أهدافهـا بين المنافسـة على الـدرع، والبحث عن المراكز المتقدمة، وتثبيت الأقدام في دوري الأضواء، وسـط ترقب لما ستكشـف عنه الجولة الأولى بعد فترة طويلة مـن التحضيرات والتعاقدات والتجارب الودية.

وتقام الجولـة الافتتاحية على مـدار يومين، حيث يشـهد الأحـد ثلاث مواجهـات تجمـع النهضـة بالمصنعـة، والـنصر بفنجاء، وبهلا بالسـيب، بينما تستكمل الجولة الاثنين بأربع مباريات تجمع نادي عمان بظفـار، وسمائـل بصحم، وصور بالشـباب، وصحار بعبري.

ويدخل السيب الموسم الجديد بصفته حامل اللقب بعد موسـم فرض خلاله أفضليته وأنهى المسـابقة الماضية في الصـدارة برصيد ٦٧ نقطة، متقدما على الشـباب الذي حل ثانيا برصيـد ٥٤ نقطة، والنصر ثالثـا برصيد ٥٣ نقطة، وحقق السـيب بذلك لقبه الخامس في الدوري والثالث توالياً، ليبدأ هذه المرة رحلـة جديـدة عنوانها المحافظـة على الدرع أمام منافسين يتطلعون إلى كسر سيطرته.

ويقص النهضة والمصنعة شريط منافسـات الموسم عند السـاعة ٥:٥٠ مسـاء الأحد على أرضية مجمع البريمـي الريـاضي، في مواجهة تجمـع فريقا اعتاد المنافسة في السـنوات الأخيرة بآخر عاد مجددا إلى دوري الأضواء.

ويدخل النهضة المواجهة وهو يدرك أهمية عدم إهدار النقـاط منذ البداية، خصوصا أن سـباق الـدوري الطويل يحتـاج إلى الاسـتقرار وجمع النقاط في المراحـل الأولى، بينما يخوض المصنعة مباراتـه الأولى بعـد عودتـه إلى دوري جندال، عقـب نجاحه إلى جانب فنجـاء في الصعود من الدرجة الأولى الموسم الماضي.

وتبدو المواجهة اختبارا مهما للمصنعة لمعرفة مدى قدرته على التعامل مع نسق دوري الأضواء، في حين يتطلع النهضة إلى فرض شـخصيته والاستفادة من خبرته في المنافسات المحلية.

ويديـر المباراة الحكـم الدولي نايف بـن عبدالله البلوشي، ويعاونه ناصر بن سالم أمبوسعيدي وعمر بـن حمد العلوي، وعلي بن خميس العجمي حكما رابعـا، ويتـولى محمد بـن خلفـان المانعي مهمة حكم الفيديو المسـاعد، ويعاونه هشام بن عبدالله العوينـي، بينما سـيكون علي بن أحمد القاسـمي مقيما للحكام.

وفي السـاعة ٧:٠٥ مسـاء يحتضن مجمع السعادة الريـاضي مواجهـة تحمـل الكثير من عبـق تاريخ الدوري، عندما يسـتقبل النصر فريق فنجاء العائد إلى دوري الأضواء.

ولا تمثـل المبـاراة مجرد بداية موسـمية للفريقين، إذ تجمـع ناديين ارتبـط اسماهما بـفترات مهمة من تاريخ المسـابقة، ففنجـاء كان أحد أبرز القوى الكروية في العقود الأولى للدوري، بينما كتب النصر بدوره فصولا مهمة في سجل البطولة، ما يمنح اللقاء بعدا تاريخيا إلى جانب أهميته الفنية.

ويعـود فنجاء إلى مكانـه بين أندية النخبة بطموح يتجاوز مجـرد الحضور، خصوصـا أن النادي يملك إرثا كـبيرا في الكـرة العمانية، بيـنما يتطلع النصر إلى الاسـتفادة من إقامة المباراة في مجمع السعادة وتحويل البداية إلى ثلاث نقاط تمنحه دفعة مبكرة.

ويقـود اللقـاء الحكم محمـد بن مـراد البلوشي، ويعاونه أيمن بن محمد الحبسي وسعيد بن خلفان الفارسي، ويتولى أحمد أبو بكر الكاف مهمة الحكم الرابـع، فيما سـيكون عبدالله عمـر باعبود مقيما للحكام.

وتختتم مباريات الأحد عند السـاعة ٨:١٥ مسـاء، عندما يلتقي بهلا والسيب على أرضية مجمع نزوى الريـاضي، في أول ظهور رسـمي لحامـل اللقب في الموسم الجديد.

«أحمر الشباب» يجري أولى الحصص التدريبية بالدوحة تأهبا لمباراة قطر في تصفيات «أمم آسيا»

الرؤية- وليد العبري

أجرى منتخبنا الوطني للشـباب دون ٢٠ عاما أولى حصصـه التدريبية في العاصمـة القطرية الدوحة، السـبت، عند الثامنة مساء بالتوقيت المحلي، تأهبا لضربـة البدايـة في تصفيـات أمم آسـيا أمام قطر يـوم الإثـنين. ووصلت بعثـة الأحمـر إلى الدوحة ظهر السـبت بقيادة المدرب الوطني حمد العزاني وطاقمه المعاون، بينما ترأس البعثة محمد خميس العريمـي عضو مجلس إدارة الاتحـاد العماني لكرة القدم.

واختار العزاني ٢٣ لاعبا بحسـب لائحة التصفيات، وهي القائمة النهائية التي خاض بها غمار التصفيات، إذ ضمت القائمة الرسـمية كلا مـن مدثر البطراني والحسـن القاسـمي وعلي العلـوي وعبدالرحمن البوسـعيدي وخليل بيت سـلطان وأحمد الفهدي وفهد بيت ربيع وعبدالمنعم الحبسي ومعاذ الهنائي وعبدالله السـعدي والمعتصم المقبـالي وإبراهيم الشـامسي ويزن الخالدي وزياد الفراجي وعبدالله العريمي ومحمد غانم السمين وعبدالعزيز المنوري وسـليمان الخروصي ومزن الهنائي وحسـن الهنائي وحسام الناعبي والوليد البريدعي وعصام المخيني.

وكان منتخب هونغ كونج أول الواصلين إلى الدوحة، حيـث بدأ حصصه التدريبية يـوم الأربعاء الماضي، بينما خاض المنتخب السـعودي السبت أول حصة له في الدوحة بعد رحلة إعداد طويلة للتصفيات.

وبعد انسـحاب منتخب الفلـبين من التصفيات طرأ تغـيير في حسـابات التأهل كأفضل أصحـاب المركز الثـاني، حيـث نصت لوائـح التصفيـات على تأهل متصدري المجموعات الثماني، إلى جانب أفضل سبعة منتخبات حاصلة على المركز الثاني إلى النسخة الثالثة والأربعين من كأس آسيا للشباب تحت ٢٠ عاما.

وضمـت المجموعـة الأولى كوريـا الجنوبيـة وقرغيزسـتان المضيفة ولبنان بعد انسحاب الفلبين، بينما ضمت المجموعة الثانية أوزبكسـتان المضيفة إلى جانب سـوريا والهند وبنغلادش، أما المجموعة الثالثة فشـهدت منافسة بين إيران وفيتنام المضيفة وكوريـا الشماليـة وفلسـطين على بطاقـة التأهل المبـاشر إلى النهائيـات، في حين ضمـت المجموعة الرابعة منتخبات الأردن وطاجيكسـتان والبحرين المضيفة وأفغانستان.

وفي المجموعة الخامسـة السعودية وقطر ومنتخبنا وهونغ كونج، والمجموعة السادسة العراق وتايلاند المضيفة والإمارات وتركمانسـتان، والسابعة اليابان واليمـن وكمبوديـا المضيفـة والكويـت، في حين تصـدرت أستراليـا حاملة اللقب سـباق المجموعة الثامنة التي ضمت أيضا إندونيسيا وماليزيا ولاوس المضيفة.

«منتخبنا لسداسيات القدم» يستهل مشواره العالمي برباعية في شباك الصين

مسقط- الرؤية

اسـتهل منتخبنا الوطني لسداسيات كرة القدم مشـواره في بطولـة كأس العالم سـوكا، إيسـن ٢٠٢٦ بألمانيا، بانتصار مهم ومستحق على نظيره الصينـي بأربعة أهداف مقابـل هدفين، ليضع أول ثلاث نقـاط في رصيـده ضمن منافسـات المجموعة K، ويحقق بداية إيجابية في مشواره العالمي.

ودخـل منتخبنا المواجهة بصـورة قوية، ونجح فيصل الهادي في ترجمة البداية الجيدة بافتتاح التسـجيل في الدقيقة السـابعة، ليمنح الأحمر الأفضليـة ويعزز مـن حضـوره في اللقاء، قبل أن يواصـل المنتخب ضغطه بحثا عن توسـيع الفارق.

وفي الدقيقـة ٢٢ تمكـن عبدالله العريمي من تسـجيل الهدف الثـاني، قبـل أن يضيف مهند الشبلي الهدف الثالث بعد دقيقتين فقط، ليصل منتخبنـا إلى تقـدم مريح بثلاثـة أهداف دون مقابل، مستفيدا من الفاعلية الهجومية والقدرة على استثمار الفرص أمام المرمى الصيني.

وحاول المنتخـب الصيني العـودة إلى المباراة، ونجح في تقليص الفارق بتسجيل هدفه الأول في الدقيقة ٢٩، ثم أضاف الهدف الثاني في الدقيقة ٣٧، لتشـتعل المواجهة في دقائقهـا الأخيرة مع اقتراب الصين من إدراك التعادل.

إلا أن منتخبنـا تعامـل مـع الضغـط الصيني بصورة جيدة، ونجح عبدالله العريمي في حسـم المواجهة بتسجيل الهدف الرابع في الدقيقة ٤٠، وهو هدفه الشـخصي الثاني في المبـاراة، ليؤكد تفوق الأحمـر وينهي آمال المنتخب الصيني في العودة، وتنتهـي المواجهة بفوز منتخبنا بأربعة أهداف مقابل هدفين.

وبهذا الانتصار رفع منتخبنا الوطني رصيده إلى ثلاث نقـاط، ليحتل المركز الثاني في المجموعة K بفارق هدفين، خلف المنتخب الدنماركي المتصدر بثلاث نقـاط وبفارق ثلاثة أهـداف، فيما بقي المنتخبان الصيني والسـلوفيني دون رصيد من النقاط.

ويمنـح الفـوز منتخبنـا دفعة مهمـة في بداية مشـواره بالبطولة، خصوصـا أن حصد النقاط الـثلاث في المواجهة الافتتاحيـة يعزز حظوظه في المنافسـة على إحـدى بطاقـات التأهل عن المجموعة، قبل استكمال بقية مبارياته في الدور الأول.